مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

محضر الجلسة رقم 485

التاريخ: الثلاثاء 4 ربيع الثاني 1427 (2006/05/02).
الرئاسة: المستشار السيد عادل المعطي، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: 3 ساعات و25 دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
أعلن عن افتتاح الجلسة،
السيد الوزير المحترم،
السادة المستشرين المحترمين،
عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين. يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مرسلات وإعلانات تفضلوا أ السيد الأمين.

السيد المستشار محمد سعدون أمين المجلس

شكرا السيد الرئيس.
الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 25 أبريل 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 2 ماي 2006. عدد الأسئلة الشفهية 15 سؤالا. عدد الأسئلة الكتابية 4 أسئلة وأيضا توصل السيد رئيس مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير الأول تتعلق بتعويض شغور مقعد واحد بمجلس المستشارين تقول الرسالة:
سلام تام بوجود مولانا الإمام.
وبعد،
فيشرفني إحاطتكم علما أنه بمقتضى المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 32-97 المتعلق بمجلس المستشارين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-97-186 المؤرخ في فاتح جمادى I 1418.
4 شتنبر 1997، وبعد صدور قرار مجلس الدستوري رقم 614-2006 بتاريخ 23 من ذي الحجة 1426 الموافق 24 يناير 2006 بشأن تصريح بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم محمد السلامي، المنتخب عن هيئة ممثلي الجماعات المحلية بجهة تازة الحسيمة، تاونات يشرفني إحاطتكم علما بأنه تم استدعاء السيد ادريس احكوش من الحزب الوطني الديمقراطي لشغل المقعد الشاغر بمجلس المستشارين ومع خالص التحيات والسلام للوزير الأول سيد إدريس جطو، أيضا استدراك تتعلق بجدول أعمال مجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفوية الحالية، يدرج قطاع الصحة مباشرة بعد قطاع الاتصال في الأسئلة الآنية ويضم السؤال العادي المتعلق بالوضعية المزرية التي تعرفها أقسام المستعجلات بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بن علال، محمد كريمن، ابا سيدي أكومي، عبداللطيف أبدوح، محمد أبوالفراج، الطاهر الفيلالي، إلى السؤال الآني المتعلق بمعاناة المواطنين بقسم المستعجلات للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، إبراهيم أبو زيد، عبدالرحمن لبدك، مصطفى التومه، عبداللطيف اسطنبولي، حسن أبو العز، الحسن بوعود، محمد صالح القميزة، عبد القادر أقضاض، عبدالحميد البوجادي. نظرا لوحدة الموضوع يحذف السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، مديونية القرض الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، بن الطالب الحبيب، المهدي زركو، عبدالله بوزيد، جمال أربعين، حسن أبو العز، أحمد الإدريسي، عبدالقادر قضاض، شعيب احميدوش ويعوض بالسؤال العادي الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد موظفي التجارة والصناعة والخدمات المستشارين المحترمين السادة: موسى التوما، عبدالرحمن لبدك، محمد المنصوري، عبداللطيف اسطنبولي، الحسن بوعود، أحمد الإدريسي، عبدالله حنوفة، بن الطاهر الحبيب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين، قبل الشروع في معالجة الأسئلة الشفهية لدى الرئاسة طلبت الإحاطة الأولى، وردت من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية والإحاطة الثانية وردت من الفريق الاستقلالي، الإحاطة الثالثة وردت من الفريق الاشتراكي والإحاطة الرابعة وردت من فريق التجمع الوطني للأحرار. إذن أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية تفضلوا أ السيد الرئيس.

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
الزميلة والزملاء المستشارون المحترمون،
طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس أتشرف بتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية وذلك لأحيط المجلس علمًا من أجل حدث عرفته.. وفرصة.. ومعطيات المغرب العميق وما يزخر به من

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

مؤهلات كبيرة..... وتعتز بأوساط ومزايدات وقد قيل لنا بأن فلاحتنا ليست لها مردودية وقال آخرون أن فلاحتنا أصبحت ثانوية ولا تساهم في الاقتصاد الوطني إلا بنسبة ضعيفة وها هي الحقائق تثبت العكس فكلما تم... أعطى نتائجه، فبالأمس كنا مع موعد وزير الفلاحة، حددنا أفق 2010، وراهنا على 10ملايين سائح وها هي الأمور تتطور من حسن لأحسن فالانتعاش ملحوظ، ووجهت المغرب مرغوبا فيها. سيد الرئيس السادة المستشارين.

إن الالتفاتة الملكية لجهة مكناس تافيلالت

..... تستحق التنويه وتستدعي أخذ الدروس والعبر لجعل الفلاحة في صلب اهتمامنا والعالم القروي في عمق تصوراتنا إن سكان جهة مكناس تافيلالت يحفظون لجلالة الملك حسن اختياره لهذا اللقاء الفلاحي الدولي الهام وينوهون بالسلطات المحلية على حسن التنظيم والأداء والإتقان وبالطبع على رأسهم السيد والي جهة مكناس تافيلالت. إن ساكنة الأقاليم النائية وعلى رأسهم ساكنة الراشدية إقليم الراشدية وهم جزء مهم من سكان جهات مكناس تافيلالت يلتمسون وكلهم أمل بأن ندائهم سيصل إلى آذان المسؤولين للاستفادة من هذه النهضة الفلاحية والسياحية التي تعرفها بلادنا ألا وهي بفك العزلة عليهم، وذلك بزيارة الميدانية للمسؤولين، للوقوف على المشاكل الحقيقية لهذه الساكنة لأنه من رأى ليس كمن سمع ونعتقد أن فك العزلة مثلا على إقليم الراشدية يكمن في تنظيم رحلات جوية منتظمة ودائمة بين إقليم الدار البيضاء وباريس وبرلين، ذلك لإبراز المؤهلات السياحية لهذا الإقليم والذي تبقى غير مستغلة، فكم من رجل أعمال وطني ودولي عازم على القيام بالدراسات اللازمة من أجل إقامة مشروع سياحي أو نشاط اقتصادي، لكن المسافة بين الدارالبيضاء والراشدية مثلا تبقى شاقة في حدوث 8ساعات على أفضل الحالات، و12ساعة إلى فكيك الذي يستحيل معه التواصل الحديث والسريع، إن السلطات المكلفة بالنقل الجوي، والإدارة الجديدة لها نغم مطالبة بإعداد مدن في رحلاتها لهذه الرحلات الأقاليم النائية، وإلا سنفوت الفرصة الذهبية على هذه الأقاليم التي تعيش وضعية صعبة خصاص في كل ميادين الحياة، وهذا سيتناقض مع السياسة الحكيمة لجلالة الملك الذي جعل من السياحة والفلاحة ثورة اقتصادية واجتماعية والتي أصبحت تعطي أكلها وثمارها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، إذن الإحاطة الثانية أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضلوا ! السيد المستشار نيابة عن السيد الرئيس.

السيد المستشار من الفريق الاستقلالي السيد بن الشايب:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت، الإخوة السادة المستشارين،

كما جرت العادة السيد الرئيس طلبنا انعقاد لجنة الفلاحية وكان كيتعقد اللجنة الفلاحية عند كل بداية موسم حصاد وموسم التسويق، لكن مع الأسف اللجنة لم تنعقد إلى حد الساعة اليوم، علما أن بعض مناطق المغرب تمت عملية الحصاد بها، كالمناطق الجنوبية ومناطق عبدة أو جنوب دكالة، والحصاد على الأبواب في باقي مناطق المغرب، اليوم كنعلم من هذا المنبر بأنها الدولة تراجعت على الالتزامات ديالها ولن تعلن عن أثمان المرجعية للحبوب علما أن 5٪ ديال الهكتارات لزراعة الحبوب وأن السواد الأعظم يمتهن زراعة الحبوب، وأن الدولة شجعت الفلاحة باش يديروا زراعة الحبوب، واليوم مجهود كبير تبذل والآن نرى تخلي الدولة الممنهج بدليل أن الدور لحد اليوم لم تصل إلى المكتب الوطني للحبوب والقطاني وأن هناك من يقول بالتخلي ديال الدولة باقتناء الحبوب لهذا الموسم علما أن السوق اليوم فيه الشعير بـ: 100 درهم والفرينة اليوم كتعمل تقريبا 200 درهم، ولا مكاينش 180 درهم وسمعنا، الوزير في الأسبوع الفايت في نشرة في سميتو في البرنامج للدوزيم "مباشرة معكم" وقال بالحرف بأنه مايمكنش الفرينة كتسوى في الخارج 100 درهم واحنا نشريوها بـ 250 درهم بغينا توضيح السيد الرئيس في هاذ الباب بغينا الحكومة تخرج على الصم ديالها ووزارة الفلاحة تخرج على الصم ديالها وتعلن عن الإجراءات الحكومة الحالية لقطاع الحبوب كما قال صاحب الجلالة، كما قالت الحكومة بذلك، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، طلب للإحاطة الثالثة أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الاشتراكي تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

الإحاطة ديالنا تستهدف إلى إخبار الرأي العام الوطني والسادة المستشارين في ما يخص واحد المشكل ديال واحد الأرض السلالية تابعة لجماعات الأراضي السلالية تابعة للأراضي السلالية والجماعات والجماعية وبالضبط في إقليم بولمان، فوطاط الحاج فوجئ السكان ديالها لذوي الحقوق، بالانزالات ديال الشاحنات الفلاحة وهما تفاجئوا بهاذ القضية لحقاش ماكانش فخبارهم حتى شي حاجة، وهاذ الأراضي السلالية بالضبط جات في الحاج إقليم بولمان وجات وطاط بالضبط في جماعة السلالية ولاد عبدالكريم، ولاد ملوك وأقوارط. تفاجئوا هاذ الناس وتشكاو للسلطات المحلية والسلطات المحلية كونت واحد اللجنة مشتركة معاهم باش يشوفوا واحد الحل اللي هو قانوني ولكن رغم إلحاح السكان ورغم الحاح هاذ الشريحة من سكان اللي هما خاصهم الدعم

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

وما تيطلبوا إلا بالقانون ديالهم ولكن ماتعطى ليهم حتى شي حق مع الاعتراف بأنهم عندهم الحق أنهم على الأقل يتخبروا ولا يسنيو على أنهم باعوا أو كراو، لهذا السكان اليوم خايضن واحد العمل نضالي لاكتساب الحقوق ديالهم، لاحقاش وقع غلط في حقهم بحيث أنه السيد اللي كرا الأرض ديالهم لكن بتوقيعات ديال جماعات أخرى وهادشي على علم بالسلطات المحلية وهاذي تقريبا سنتين. هما جالسين حتى تفاجئوا بهذا النهب ديال الأراضي ديالهم في الوقت فاش هما قدموا واحد الاقتراح ديال تكوين واحد الشركة للاستثمار هاذ الأراضي منهم مع أبناء ديالهم وبالفلوس ديالهم ومن الناس اللي عندهم حقوق. حتى كتاشفوا هاذ المسائل هذه فحنا كنحيطو الرأي العام الوطني وتنهيمو بالسلطة أنه تاخذ العصا من الوسط وتطبق القانون ولا هاذ السكان مستعدين باش يمشوا لجميع الطرق النضالية لانتزاع الحقوق ديالهم واسترجاعها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، بالنسبة للإحاطة الرابعة قد ثم سحبها من طرف السيد الرئيس من فريق التجمع الوطني للأحرار. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها: 21 سؤال منها 9 أسئلة آنية موجة لكل من قطاع الاتصال، قطاع الفلاحة، قطاع الصحة، و12 سؤالا عاديا تهم قطاعات الفلاحة والتجهيز والنقل التجارة الخارجية والصناعة والإسكان، إذن مع السؤال الأول الآني للسيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول وضعية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة للمستشارين المحترمين السادة: خالد الهوير العلمي، محمد المرس، أحمد أخميس، محمد بوعمان، محمد العشاب، عمر الجمايلي، محمد الدعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبدالمالك أفرياط، أحمد الزايدي، وعمر الإدريسي تفضلوا.

الآن تم برمجة سؤال آني يتعلق بموضوع داء السل للبقر نظرا.

لتعذر عدم مجيئ الوزير، يوم 18 أبريل سجل السؤال لكننا نفاجئ اليوم بعدم إدراجه ضمن لائحة الأسئلة اليوم علما أن فريق الاستقلال يتقدم به يوم 18 وأدرج يوم 18 لكن أجل من طرفكم ولم يندرج بجدول أعمال هاذه الدورة فنلتمس من الرئاسة أن تدرجه ضمن هذه الأسئلة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعطي السيد المستشار الله يخليكم السيد المستشار المحترم يعني الكلام ديالكم واضح وهو وصل إذن لا داعي نبقاو لا يمكن السيد المستشار أنه جدول الأعمال تحصى وأنه توزع على جميع الفرق.ونجيو الآن ونبداو وإلا غادي نفتحوا واحد الباب آخر.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس، غير فيما يخص قبولا الحكومة الأسئلة آنية أم لا صحيح داخلي واضح وهذا من حقها لكن من حقها ترفض السؤال ولكن ماشي حقها إيلا قبلت السؤال في نفس الموضوع مع نفس الوزير ماشي من حقها أنها ترفضو لفريق آخر واحد فريق حلال وفريق حرام هذي مسألة احنا كمؤسسة مكنقبلوهاش هاذي مسألة مرفوضة إيلا تقبل السؤال فهو على الجميع وإيلا تقدموا به جميع الفرق خصوا يتقبلوا لجميع الفرق أمام هي من حقها صحيح يترفض لكن.ماشي ترفض لهاذا وترفض لهذا إما تقبل الجميع ولا ترفض للجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الله يخليك أسيد المستشار راحنا عطيت الله يخليك أ السيد المستشار وضعنا السؤال الأول الآني اللي سيد الوزير الاتصال الله يجازيك بخير احنا عطيناكم الوقت الكافي، الكلام ديالكم أ السيد المستشار سمعتو الحكومة، سمعاتو الحكومة والجواب اللي غادي يجاوب سيد الوزير ديال الفلاحة غادي تسمعوه، تفضل أسي تفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا نصه، إيمانا من الفريق الكونفدرالي بأهمية ودور وسائل الإعلام خاصة من السمعي- البصري، فقد أولى أهمية بالغة في عملية انتقال الإذاعة والتلفزة إلى الشركة الوطنية معتبرا أن نجاح هذه العملية مرتبط أساسا بهذين الموارد البشرية في الإذاعة والتلفزة التي يجب أن يسود فضاءاتها مناخ صحي كفيل بتدليل الصعوبات والإكراهات وذلك باتخاذ ثابان وكذلك إجراءات عملية ومنصفة للعاملين بها عبر توفير تحفيزات تجعل الجميع ينخرط بحماس في إنجاح العملية مما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا مما لا جدال فيه أن المكتب النقابي الكنفدرالي في الإذاعة والتلفزة قام بمجهودات جبارة متواصلة ومخلصة في إطار اللجنة المشتركة للحوار، هاجسه الأساس بدأ وختاما، إنصاف كل العاملين بالشركة الوطنية وذلك باقتراحه مقاييس ومعايير نزيهة وعادلة تحدد أولا الاستفادة من الأجور والتعويضات والتحفيزات وثانيا الاستفادة من إسناد المسؤوليات والمهام بيد أن الإدارة رفضت هذه المقترحات المتعلقة بضرورة وضع المقاييس الواضحة والشفافة تعتمد للاستفادة من التعويضات والتحفيزات وإسناد المهام كما سلف في الذكر وفضلت الانفراد بالقرار وهذا الرفض غير مبرر أدى بالنقابة إلى الانسحاب من هذا الحوار المغشوش واقع الشركة اليوم عني عن كل مقال فالتسيير اليومي يخضع لأي مسطرة رغم وجود مؤسسات المجلس الإداري ذلك أن رئيس المدير العام

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

يتخذ قرارات انفرادية في قضايا كبيرة مع الأسف دون الرجوع إلى هاذ المجلس الإداري مما يشكل خرقا سافرا للقانون الأساسي للشركة وأدى إلى أرباك المعاملين خاصة منطق العلاقات والزبونية والمحسوبية لازالت حاضرة بقوة في هذه الشركة. كل هذا السيد الوزير وغيره يجعلنا نطرح عليكم ألسيد الوزير سؤالا مركزيا تتفرغ عنه أسئلة: السؤال المركزي ما هي الإجراءات التي تعتزم إدارة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة اتخاذها لمعالجة كافة وجوه المشاكل التي تعيشها المؤسسة وخاصة ما يتعلق بالالتزام السابق للسيد رئيس المدير العام في شأن وجود المعاملين بالمؤسستين ووعده بجعلها في مستوى أجور إخوانهم في القناة الثانية.

ثانيا: التزموا أيضا بحل جميع المشاكل الطاقية في الدرجة والرتبة لكل المستحقات والمستحقين.

ثالثا: ما موقف الإدارة والوزارة من ملف موضوعين رهن إشارة الشركة.

رابعا: متى ستظل الزبونية والمحسوبية وحتى القرابة والمحاباة هي المقاييس المعتمدة في إسناد المسؤوليات والمهام هناك من يرى وربما عن حق أن الإدارة تتعاطى مع ملف التوظيفات الجديدة بطرق ملتوية وبعيدة عن المقتضيات القانونية المنظمة للتوظيف وأخيرا كيف تتم الصفقات خاصة منها ما يتعلق بالإنتاج التلفزي حيث قيل ونشر الكثير في هذا المجال. شكرا السيد الرئيس شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد نبيل بن عبدالله وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أريد بداية أن أشكر السيد المستشار على هذا السؤال وأن أعرب في ذات الوقت عن سعادتي بالاستجابة إليه وعن استغرابي عن عدد من القضايا التي طرحت تعلمون بأن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة شرعت في القيام بالإصلاحات الأساسية. أولا من أجل أن تكون هذه الشركة منذ السنة الماضية وأننا في إطار الحوار الذي فتحناه، معكم ومع عدد من النقابات أخرى قلنا بأن هذا الأمر سينتهي بتحويل المؤسسة إلى شركة في نهاية السنة الماضية وبداية هذه السنة والتزمنا بذلك وحققناه قلنا بأنه سيتم الاحتفاظ بجميع المستخدمين كيفما كانت وضعية هؤلاء، وهكذا تم بحيث أنه تم الحفاظ على كل المستخدمين اللهم من استفاد من المغادرة الطوعية السنة الماضية وقلنا كذلك بأنه ستتم مراجعة أجور كل المستخدمين وتمت المراجعة وبدأت بشكل أساسي ومزاجعة بقيمة مرتفعة ومرتفعة جدا تصل تقريبا إلى مستوى أجور الشركة شركة "صوريا الدوزيم" على أن نصلها طبقا للتعهدات التي أخذناها على عاتقنا مع النقابات وشرعنا في ذلك كذلك ابتداءا من فاتح يناير من هذه السنة بالنسبة لأوضاع بعض الإداريين أو بعض المستخدمين هذه الأوضاع تمت معالجتها على أساس أن هناك بعض الفئات خاصة التي كانت في خضعت لسطرة قضائية، أو بعض الفئات الأخرى أنها تستلزم بعض المساطر الإدارية التي تأخذ شيء من الوقت لكن هناك التزام بإدماج الجميع وعملنا على إدماج الجميع وسنلتزم بذلك والتزمنا كذلك بتأسيس مجلس إداري ولأول مرة بالنسبة لشركة وطنية عمومية، تم إشراك العاملين والمستخدمين بحيث أنه من أصل 11 الواحد في هاذ المجلس هناك 2 اللي كيمثلوا المستخدمين بشكل مباشر وهذا إنجاز أساسي بالنسبة للشغيلة في بلادنا خاصة في القطاعات العمومية. قد تكون هناك فعلا بعض المشاكل أو بعض السلبيات التي يجب أن نتغلب عليها وهذا أمر طبيعي بحيث أنه في مسلسل لتحويل مؤسسة كانت تابعة للادارة العمومية كمديرية لوزارة الاتصال وتحويل هذه المؤسسة إلى شركة وطنية من الضروري أن نأخذ شيء من الوقت لمعالجة كافة القضايا لكن في إطار من الحوار المفتوح مع كافة النقابات وفي إطار تشاركي وفي إطار المجلس الإداري الجديد عملنا على معالجة كل هذه القضايا في وقت وجيز ووجيز جدا. الآن نسير شيئا فشيئا في اتجاه إعطاء شفافية أقوى لكل المساطر الداخلية بما فيها المتعلقة بالإنتاج وخلافا لما كتب خلافا لما كتب الصفقة التي أبرمت مع المنتجين لا تلغي أبدا إمكانية إبرام صفقات مع منتجين آخرين الإنتاج التلفزيوني لا يمكن أن يخضع لطلب العروض، الانتاج التلفزيوني يخضع لمقاييس الجودة ولمقاييس فنية لا يمكن أن نقول نريد مسلسل تفضلوا اعطيونا الله يخليكم المسلسلات الذي تريدون لا أبدا هذا الأمر يخضع لعدد من المقاييس الداخلية بالنسبة لكل التلفزة وهكذا يقع عبر العالم عبر العالم ليس هناك طلب عروض بالنسبة للبرامج التلفزية، أكيد أنه لا يجب أن يحتكر أحد هذه البرامج ولا يمكن لأي شركة أن تقوم بهذا الاحتكار وتأكدوا أننا فتحنا الباب أمام الشركات شركات الإنتاج بحيث أنه دفتر التحملات يقول بوضوح بأن 30٪ من الإنتاج الداخلي لهذه المؤسسة على غرار شركات "صوريا دوزيم" يجب أن يذهب للخواص معنى ذلك أننا نأسس لصناعة سمعية بصرية جديدة في بلادنا. في هذا الاتجاه نسير وأشركنا في ذلك كل المستخدمين وكل العاملين في إطار أعتقد أنه رفع من شأنهم، حسن من وضع هذه الموارد البشرية أكيد أن هناك بعض المشاكل التي تستمر، ونحن في طور التغلب عليها. لذلك السيد المستشار المحترم أستغرب لسؤالكم ونحن قمنا بكل هذه الانجازات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير إذن تفضلوا السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة استمعت بإمعان لجواب ديال السيد الوزير، احنا حينما كان النقاش حول مشروع القانون، سجلنا الارتياح التعامل الايجابي مع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المقترح ديالنا بإشراك المستخدمين في المجلس الإداري لكن المجلس الإداري له اختصاصات وله مهام وله دور مركزيفي الشركة. حينما يكون انتقادات ليس هناك استغراب لأنه انتقادات كنقراوها في الجرائد حول تدبير ديال المؤسسات ديال الشركة الوطنية وغيرها بمعنى أن لما يكون انتقادات من طرف الإعلام الوطني أو من طرف البرلمان كاين مشاكل خاص الالتفاف حولها ما وقع هو أنه كان حوار حول مجموعة من المطالب والتزمتم السيد الوزير خلال سؤال سابق بأنه الأجور ديال المستخدمين غادي تسوى مع الأجور ديال شركة دوزيم الشي اللي ماحصلش لحد الآن تفتح حوار من أجل الملف المطلبي، لكن ما لاحظنا أن هاذ الحوار مامشاش وفي الوقت اللي كان السيد مدير العام أنه يتحاور مع الجميع الأطراف واحد المعنية التجأ إلى أطراف أخرى احنا ما بغيناش يعني الهدف ديالنا ماهواش إقصاء كل المكونات الاجتماعية بالعكس لكن الطرف الأساسي واللي عندو الأكثر تمثيلية أقصى وتم اتفاق أخر مع أطراف أخرى هذا هو اللي خلى أن الموظفين يقرروا وقفة احتجاجية غدا لكن الأخبار اللي توصلنا بها قبل هاذ الجلسة أنه السيد المدير العام طلب من المكتب الموحد ديال الكنفدرالية للشغل اللي اللقاء ولحد الساعة مازالين في اللقاء. احنا كنتمناو أن بعض الإشكاليات منوصلوش. كل هاذ النزاعات يمكن تعالج في إطار المتعاقد اليوم المغرب أمام تحديات كبرى خصنا مطالبين باش يكون عندنا إعلام تنافسي ومنتجنا تنافسي مطالبين أننا نلجؤا للحوار والتعاقدات. الإشكالية ديال التشغيل يعني كاين مساطير على الأقل يكون الإعلان في الجرائد الرسمية في الجرائد الوطنية الشيء اللي حاصلش احنا كنشوفو بعض النماذج، أخرها الجزيرة كيف وظفت مجموعة منه، كاين الاعلان وكاين الكفاءة وكاين كذلك المنتوج يعني ولوج المنتوج الوطني للتلفزة يكون بشكل ديمقراطي وما يكونش الاحتكار احنا متافقين ولكن خاص هاذ الشي يتفعل. اذن نتمنى أن السيد الوزير بدور كيف تعامل سابقا أنه في هاذ المناسبة هاذ الحوار ينتج على التعاقد باش يمكن للقناة والشركة بصفة عامة تمشي لما هو أساسي بالنسبة للإعلامنا الوطني شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السادة المستشارون.

تفضل السيد الوزير،

بسرعة السيد الرئيس فقط أولا لتسجيل معكم فعلا بأن هناك اجتماع الآن بين السيد رئيس المدير العام والمكتب النقابي ثانيا من أجل إعادة التأكيد بأن كل الالتزامات اللي خذينا على عاتقنا سنعمل على بلورتها بالتدريج من دون شك ولكن سنعمل على بلورتها ما فيها باس بالنسبة للسادة المستشارين وبالنسبة الرأي العام أنني نذكر فقط 4 ولاكيال الإجراءات أساسية اللي هما الرفع من أجور العاملات والعاملين في اتجاه الوصول إلى مستوى شركة "صوريا دوزيم" سنصل إلى ذلك كما التزمنا مع ولكن بدينا في هاذ شيء بنسبة تفوق 60٪ الآن، يعني وغادي نوصلوا 100٪ باش نوصلوا لدوزيم، تأكدوا بأن هاذي أول مرة مؤسسة عمومية اللي فيها ارتفاع ديال الأجور بضربة وحدة 60٪ هاذا أول مرة في التاريخ ديال هاذ البلاد 60٪ مرينا راه ماشي مسألة سهلة.

ثانيا: رصد غلاف مالي بقيمة 5 ملايين درهم للمنح المهنية:

ثالثا: إعداد نظام جديد للتحفيز يشمل منحة أساسية نصرف نهاية كل شهر ومنحة تكميلية تصرف 3 أشهر هاذ الشي لم يكن موجود في هاذ المؤسسة. هاذ الإجراءات ديال التحفيز كانت كتعرفو ذلك احسن مني كانت شي حاجة اسميتها الكاشي اللي كانت كتعتمد على المحسوبية وعلى الزبونية وعلى عدم الوضوح وعلى القربة وعلى عدد من الاعتبارات اللي حيدنا هادشي كامل باش تكون الشفافية في هاذ المؤسسة وهادش الآن معتمد من داخل المجلس الإداري ومع النقابات اعتقد هادشي هذا يجب أن نسجله لهذه المؤسسة بالطبع من أجل أن تصل إلى المستويات اللي كنطمحوا ليها جميع يجب أن نترك لها شيء من الوقت، بغيت نأكد شيء أخر نعم المجلس الإداري صلاحيات يجب أن تحترم هذه الصلاحيات ويجب أن تتم استشارة المجلس الإداري في عديد من القضايا لكن هناك كذلك رئيس مدير عام له صلاحيات ومن الطبيعي أن يمارس هذه الصلاحيات شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل شكرا لكم السيد الوزير ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة وهناك 2 منهما يتعلقان بموضوع واحد حول قسم المستعجلات بالمغرب أستأذن المجلس نظرا لوحدة الموضوع السؤالين لاستماع أولاً لحضور السادة المستشارين المتعلقة بهما وإثر ذلك سيتولى السيد وزير الصحة الإجابة عليهما دفعة واحدة. إذن مع السؤال الأول والمقدم من طرف السادة المستشارين المحترمين: محمد المنصوري، إبراهيم أبوزيد، عبدالرحمن لبدك، المصطفى توما، عبداللطيف اسطنبولي، حسن أبو العز، لحسن بوعود، محمد الصالح القميزي، عبدالقادر قضاض، عبدالحميد البوجالي، والمهدي زركو. إذن تفضل أحد المستشارين، تفضلو أالسيد المستشار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

السيد الوزير عرف قطاع الصحة تحسنا ملموسا في السنوات الأخيرة وذلك بفظ المجهودات التي أقدمت عليها الحكومة من أجل النهوض والرقي بصحة المواطنين وتوفير الخدمات الطبية على سائر أرجاء التراب الوطني وضمان الاستفادة من هذه الخدمات لفائدة جميع الشرح الاجتماعية عن طريق التكافل الجماعي والتضامن بالنفقات الصحية وفي هذا الإطار جاءت مدونة التغطية الصحية الأساسية إلا أن الملاحظ السيد الوزير هو أن المرضى الوافدين على قسم المستعجلات

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

وخاصة بمستشفى ابن سينا بالرباط الذي يستقبل عددا كبيرا من الحالات والوافد عليه من كل أنحاء المملكة يعانون من الإهمال واللامبالاة، بل أن المعاناة الكبرى تكمن أولا وقبل كل شيء من طرف الحراس التابعين لشركة خاصة الذين يسيؤون معاملة المرضى وذويهم دون مراعاة معاناة السفر والحالات الخاصة للمرضى إضافة إلى أن هناك مكتب واحد مكلف بالتحمل العائلي والذي يعرف اكتظاظا مما يؤدي إلى تأخير مواعيد المرضى أو فواتها. من هذا المنطلق نود السيد الوزير مسائلتكم. ألا تفكر الوزارة في تحسين مستوى الخدمات بأقسام المستعجلات مع تسهيل ولوجها؟ وهل هناك من إستراتيجية لبناء مستشفى جامعي بالأقاليم الجنوبية على غرار المستشفيات الجامعية الأخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، إذن مع السؤال الثاني مقدم من طرف السادة: فوزي بنعلال، محمد كريمن، أبا سيدي أكومي، عبداللطيف أبدوح، محمد أبو الفرج، طاهر الفيلالي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين،

هو السيد الوزير في الحقيقة، كنت موجد واحد الكلمة اللي غادي نقولها كنت وجدتها ولكن أظن أنه الكلام بصراحة وبعفوية أحسن. هو كان بودي نتكلم على الصحة بصفة عامة، هو احنا اخطينا خطوات جبارة في ميدان الصحة منذ الاستقلال، وكان هناك بناء مستشفيات كبيرة ومستشفيات مختصة الخ... لكن مع الأسف الشديد لما نتحدث عن المستعجلات نتحدث بمرارة في الحقيقة السيد الوزير البارح في الليل مشيت للمستعجلات ديال الرباط ديال ابن سينا، فماذا وجدت كارثة يعني كنشوف ماشي ديال الحراس اللي كال الزميل ديالي، دخلت لداخل، خصك تفاهم مع الفرمليات خصك تفاهم مع الأطباء تفاهم مع مول الراديو، اطباء متمرين والناس يعانون سيد الوزير، خصك تمشي لهناك في الليل في 3:00ديال الصباح تشوف كيف يعانون هادوك الناس. الناس مرميين في البرونكارات والدميات ديالهم طايحة كيتسناو النوبة واش كاين شي مستعجلات فيها النوبة ماكينش النوبة السيد الوزير في المستعجلات راحنا اللي كنشوفوا في بلدان أخرى المستعجلات كيجي يجيب لاَ بلَنْسْ وكيطيرو به من الباب وكيدخلوه ديكت للبلوك وتايعينوا 3ديال الناس احنا مكينش هادشي، كتحول غير مع السيكُوريتي فباب، خصهم يقلبوك واش مضروب واش طايح منك الدم وعاد يدخلوك، ومني كدخل عاد كتلقى الفرمليات وما أدراك ما الفرمليات إيلا مدورتيش معاهم الرشوة ما يخدوش ليك النوبة هادي وحدة وعاد كدخل للطبيب المتمرن وعاد يعني واحد المعاناة لا تتصور السيد الوزير، هنا طبعًا كنشوفوا الازدهار ديال المستعجلات الخاصة، إن ازدهار ديال المستعجلات الخاصة أي واحد كيمشي المستعجلات اليوم 5 نجوم كيما تنقولوا Les cliniques 5 نجوم والمستعجلات وكذلك ولكن الناس اللي ما عندهومش الناس اللي ما عندهومش امكانيات باش يمشي حتى من الدواء تيكولوا خصك تشريه خصك تشري الخيط معاك إيلا بغيتي دير الحادثة تشري الخيط وعاد آجي دير الحادثة وعاد دخل، دخل معك الخيط ودخل معاك ليبرا ودخل إلى آخره وبينيسيلين وكلشي يعني واحد داير حادثة كيفاش غادي يخرج وهما خصهم يعتقوه والخ... السيد الوزير هادشي احنا كنتكلموا من باب الغيرة على الوطن كنتمنوا نشوفوا المستعجلات في مستوى النهضة ديال المغرب في مستوى خطوات صاحب الجلالة في مستوى خطوات صاحب الجلالة في مستوى التقدم اللي كانشدوه راه المستعجلات نقطة سواء في الوطن ديالنا نقطة سوداء السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير في الإجابة عن سؤاله. تفضوا ألسيد الوزير.

السيد الوزير محمد بيد الله وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

الأستاذ بوعياد،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

في الواقع لاحظت كذلك وكنت هيئت جوابي حسب الأسئلة التي توصلت بها ولكن نظرة السيد المستشار المحترم حول هذه الإشكالية جعلتني طبعا سأتكلم كذلك عن هذه الإشكالية بكل صراحة.

في الواقع من الأكيد أن الإشكالية المستعجلات مطروحة في بلادنا بدقة لماذا لأن المستعجلات في بلادنا تستقبل 3 ملايين شخص سنويا 70 ٪ منهم ليسوا من المستعجلات 7090 ليسوا من المستعجلات وهذا ما يخلق طبعا اكتظاظ كبير جدا وما يسمى بالتحايل لكي يمر الشخص أما بسرعة أو لكي لا يؤدي وطبعا في هذا الخضم يضيع صاحب المستعجلات حقيقيا والمستعجلات تشتغل 24h في7 24h أيام في 7 أيام ليل نهار من غسق الليل إلى آخر الليل النهار كلو والليل كلوا والأعياد وبالتالي فهي إشكالية كيفما كانت الوسائل التي ستوظفها الدولة في هذه المستشفيات والمستعجلات لن تكون بالصورة التي تريدونها بها إذا لم تكن هناك تراتبية في العلاج، مستوى I المستوى II والمستوى IIIكما هو متفق عليه على الصعيد الدولي في سنة 2002 و2003 دحت الدولة ما يناهز 340 مليون درهم لإصلاح 42 مؤسسة استعجالية وطبعا هناك نتائج مهمة جدا وبالأخص مثلا مستعجلات الدارالبيضاء ابن رشد التي طبعا تم إعادة هيكلتها بصفة جدرية، لكن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الاكتظاظ المستمر والضغط المستمر ودخول عائلات برمتها مع مريض واحد يجعل أن الأمور طبعًا تأخذ طابعا آخر وتترك هذه المستعجلات في الواقع نقطة سوداء في المنظومة الصحية، أنا متفق معكم هناك طبعا إشكالية التفويت بعض القطاعات في وزارة الصحة البستنة والحراسة والطبخ وعدة خدمات تم تفويتها للقطاع الخاص لكي ينصرف ما يعادل الصحة إلى عملهم الدقيق وطبعا هناك هفوات وهناك بعض السلبيات لهذه الخدمات التي تم تفويتها ويجب أن طبعا نستمر في تحسين مردوديتها وكان لدينا في الشهر الماضي لقاء حول هذه العمليات ترأسه السيد الوزير شخصيا كي نقيم هذه العملية بعد سنة. أكيد أنها أعطت بعض النتائج لأن المرضون ومهنيون الصحة تفرغوا إلى أعمالهم ولكن لازالت فيها بعض السلبيات سنحاول طبعا أن نتغلب عليها في المستقبل وبالأخص الحراسة في الأبواب التي طبعا يجب أن تكون نقية صافية تحترم المريض تحترم كرامة المريض ولكن هذا طبعا سيأتي مع التدريج، بعد سنة 2002-2003 انتهى العمل بالترقيع كما وقع في الماضي الآن دخلت عملية التأهيل في المستشفيات في المستعجلات في عملية تأهيل المستشفيات بصفة عامة وجميع المستشفيات التي مسها التأهيل إلى حد الآن تحسن بصفة جدرية ويمكن أن ترون ذلك في ابني ملال في سطات أو في أسفي، وما تبقى من المستشفيات تعمل الحكومة على تحسينها وتأهيلها وتجهيزها وطبعا أكيد أن التجهيز والعصرنة وتحسين البنية التحتية يتبعه تصرف ايجابي من طرف المهن والصحة ومن الأكيد كذلك مع الأسف أن هناك مظاهر سلبية تحدثتم عنها وأتمنى شخصيا أن نفتح هذا الورش مع زملائنا في المراكز النقابية وقد تحدثنا عن هذا مرارا بعد أن تم الانتماء الملف المطلبي نتمنى طبعا أن يفتح هذا الورش لكي نتمكن جميعا من القضاء على المظاهر السلبية التي تسيء إلينا جميعا تسيء إلى الطبيب بقدر مما تسيء إليكم، تسيء إلى المرض بقدر ما تسيء إليكم كذلك وإلينا جميعا. وبالتالي هذا الورش جديد يجب أن نأخذه بحزم وبجدية، حتى تكون الخدمات الطبية وكما أقول دائما جيدة مؤلسنة محفوظة بالابتسامة وباحترام المواطنين وباحترام كرامتهم وهذا عمل صعب لماذا لأننا كلنا شركاء فيه المريض عندما يأتي لا يأتي لوحده يأتي معه عائلة أو أصدقاء، الاكتظاظ هو الذي يجعل الأمور تتشبك أمام الطبيب أمام المرض وبالتالي يجب أن يكون هناك وعي من طرف مؤمي المستشفيات، وعي من طرف مهنيي الصحة، وعي من طرف الجميع حتى تكون هذه العمليات وهي عملية مرتبطة ملتصقة التصاقا كبيرا بالضمير المهني وبالكرامة الإنسانية وبالتالي يجب أن تكون فوق كل الشبوهات، هذه العمليات التي طبعا يجب أن نعمل جميعا على أن تكون فوق جميع الشبوهات. هذه أعطينا في الأرقام هذه الإشكالية كما قلت تصل للمستشفيات للمستعجلات 3 ملايين شخص سنويا 70٪ من هؤلاء ليسوا من مستعجلات 25٪ منهم يتم التكفل بهم مباشرة في المصالح الباردة 25%-33,5% sont hospitalisés من العمليات الجراحية تتم في المستعجلات يعني ثلث جميع العمليات على الصعيد الوطني تتم بالمستعجلات 65٪ من التحاليل الطبية البيولوجية تتم في المستعجلات وبالتالي طبعا هذا ملف كبير جدا ما أتمنى طبعا هو أن نقضي جميعا على المظاهر السلبية وأن تتحسن هذه الولوجية إلى هذه المصالح بصفة تضمن كرامة المواطنين وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، إذن، تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير،

فعلا السيد الوزير لا يختلف إثنان على أن هناك تحسن في أداء وزارة الصحة هناك تحسن ملموس لكن هذا الإشكال اللي طرحنا ليك السيد الوزير راه واقعية، المشكل لازال في أقسام المستعجلات هناك المستشفيات تجيها ناس من أماكن بعيدة مثلا مستشفى بن المهدي في العيون اللي تجيه الناس من الداخلة ومن العيون يعني المواطن خصو 3 سوايع 4 سوايع باش يوصل للمستشفى من بعد من اللي يوصل للمستشفى من بعد من اللي يوصل للمستشفى خاصوا ساعة وساعتين ديال الانتظار احنا نعرفوا الاكتظاظ نعرفو المشاكل لكن بغينا هاذ المستعجلات تمدوها بالوسائل باش تعمل علن أحسن الظروف، وهاذ الناس اللي يعملوا فيها يعملوا بطيبوبة لأن ذيك الطيبوبة وحسن الاستقبال راه نص العلاج. هناك مشكلة في هاذا اللي كلت ليك في مستشفى ابن المهدي كذلك في المستشفيات أخرى مثلا مستشفى طاطا للي كتجيه الناس من أماكن بعيدة واللي حتى يتعانى من هذه الظروف احنا بغينا حسن الاستقبال، وحسن المعاملة، وخاص المستشفى يعرف عن المريض معاه مرض كانين معاه لأن العائلة اللي جاية معاه مريضة أكثر منو هو ويعاملون معاملة حسنة وهاذ الحراس اللي جبتوا لينا اللي ما عندهم علاقة بالصحة يعود حارس بالسوق ويجي للمستشفى المستشفى شي والسوق شي، خاصوا يعرف هذاك أنه يعمل في المستشفى يعرف أن الناس عندهم مرضى عندهم حالات خاصة ويعاملهم معاملة حسنة وشكرا السيد الوزير.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا أ السيد المستشار...

السيد المستشار:

هو السيد الوزير لا نختلف عليكم الاكتظاظ هو السبب ولكني ما سبب الاكتظاظ لأن إيلا رجعنا للتاريخ كنشوفو مستشفى ابن سينا أشمن سنة تبنى في سنة ..194 ما علقتش بالضبط ولكن كانت دارت فيه مستعجلات ومن هذا الوقت مللي بناوه النصارى الله يجازيهم بخير لحد الآن متوسعاتش ديك المستعجلات اللي دارت ديك الساعة بعشرة المليون أو 15 مليون ديال المغاربة هي اللي خدامة اليوم 30 مليون ديال المغاربة. ها سبب الاكتظاظ السيد الوزير، هذا أولا.

ثانيا: عندك الدارالبيضاء وكذلك يعني كان بودي يكون مستعجلات يعني توزع على الصعيد ديال المملكة والمستعجلات في المستوى لأن أي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

واحد اليوم كيدير حادثة في مكناس ولا في طنجة إلا وكايجي directe-ment كيجي على الرباط نيشان مستعجلات يعني في الأقاليم الأخرى ما فيها حتى شي حاجة، إيلا حبذا أيلا لقيت دواء الحمر ولا شي حاجة بسيطة كلشي لابيلانسات كيجو للرباط وهذا هو اللي بغينا أ السيد الوزير تاخذ بعين الاعتبار هاذ الأسباب وتعزيز هاذا المستعجلات في أماكن أخرى باش ما يوقعش الاكتظاظ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم، تفضلوا أ السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، فيما يتعلق بالعيون في الحقيقة يجب أن نقول أن العيون الآن تغيرت فيها كل شيء أصبحت الآن في العيون سكانير فيها الماموكراف وفيها جميع وسائل الاستشفاء وبالتالي الناس اللي كانوا كيمشيو من العيون لأكادير والدارالبيضاء مبقاش كيمشيوا وهذا يفسر الشيء من الاكتظاظ. بالنسبة للكلمة لاستقبال الحسن هي الكلمة الطبية يعني صدقة في ثقافتنا وبالتالي لجميع العرفان نتمنى طبعا على الحراس والقائمين على أعمالكم يتمتعون بهذه الصفة الطيبة فيما يتعلق بالمستشفيات القديمة بغيت نقول في الخمسينات كان محمد الخامس في مكناس والدارالبيضاء والرباط فقط للنصرى في مكناس بنى "panion" بالفرنسي مستشفى خاص بـ.....، وبالتالي ما نغوصوش بزاف فهذا التاريخ وعلى كل حال أفيسان ابن سينا فيه اشكاليات كبيرة والآن الوزارة غادي تقوم بتأهيلوا بثمان مليون ديال الدرهم 8 مليار لكي يتمكن من استقبال الوافدين عليه في ظروف حسنة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي حول معاناة مرض القصور الكلوي للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو مربوح، إبراهيم السالمي، علي سالم الشكاف، يحيى يحيى، سيداتي الشكاف تفضلوا.

السيد المستشار:

- شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع يعاني العديد من المرضى القصور الكلوي من التكلفة المرتفعة للعلاج ومن انعدام المؤسسات الاستشفائية المتخصصة في بعض أقاليم المملكة إلى جانب افتقار العديد من المؤسسات إلى التجهيزات الضرورية والأطر الطبية المتخصصة وتمركزها في المدن الكبرى على حساب المناطق النائية وللإشارة فقط فالتقديرات المهنية والجمعية المغربية للقصور الكلوي وزرع، لكلي تشير إلى التحاق حوالي 400شخص سنويا بلائحة الذين يعانون من هذا الداء المزمن، كما أن أكثر من 3000 مصاب سنويا نتيجة هذا المرض كذلك ويعود هذا الحجم من الوفيات إلى عدم تمكن المرضى من الحصول على العلاج أو عدم الاستمرار فيه بسبب التكلفة العارية بحيث تعاني مصالح المستشفيات العمومية المخصصة لهذا الغرض من كثافة الواردين عليها وتعجز طاقتها الاستيعابية من استقبالهم في المدن ناهيك عن العالم القروي والمناطق النائية مما يضطرها إلى تأجيل مواعيد لاستقبال المرضى في حين أن مرض القصور الكلوي كما تعلمون غير قابل للتأجيل لأن الانتظار فيه يعني الموت وعلى سبيل المثال فمركز تصفية الدم بإقليم الراشيدية يعاني من ضعف التجهيزات الضرورية والأطر المتخصصة كما أن بعض الآلات لازالت معطلة منذ وقت طويل وهو الأمر الذي جعل المركز لا يستطيع استقبال سوى عدد قليل من المرضى مما يضطر العدد الباقي إلى الانتظار أو اللجوء إلى المناطق الأخرى البعيدة لمتابعة تصفية الدم بصفة منتظمة. ولا يخفى عليكم السيد الوزير المعاناة التي يسببها هذا التنقل ماديا ومعنويا. ولذلك فإننا نسائلكم ما هي إن التدابير الإستعجالية التي يجب أن تتخذها وزارتكم لإنقاذ حياة هؤلاء المواطنين وما الذي يجب أن تقوم به الوزارة من أجل حل هذا المشكل المستمر على الصعيد الوطني وكمثال ملموس عنه إقليم الراشدية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير

السيد الوزير:

شكرا، أريد كذلك أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على تقديمهم لهذا السؤال وسأبدأ إذا سمحتم بإشكالية منشكل الراشدية. في الواقع الراشدية كانت تمت فيها اقتناع ثلاث آليات سنة 1997 ولكن المركز لم يشتغل فكان في الواقع كالسراب يحسبه الظمآن ماء، طبعا كانت الآلة 3وكانت قاعة مكاين لا موارد بشرية ولا أطباء وبدأنا وفتحناه وفتحت الحكومة في سنة 2005 زادت الحكومة 5 آلية جديدة وطبيين وممرضين وطبعا حاول الفريق الطبي أن يعيد اشتغال هذه الآلية فلم تشتغل كانت متوقفة من سنة 1997 إلى 2005الآن تم إصلاح الآليات بثلاثة ولكن يجب كذلك الإصلاح غرفة تهييء الماء لأنها عملية معقدة ويجب طبعا أن يتم إصلاح غرفة تهييء الماء، الآن ستتم هذه في الأشهر المقبلة إن شاء الله وسيفتح هذا المركز لكي يشتغل بـ 5 آليات جديدة و3 قديمة تم إصلاحها فيما يتعلق بهذا المرض بصفة عامة طبعا هذا المرض أصبح يترأى لنا كأنه يتكاثر لن يتكاثر وإنما العرض والتشخيص هو الذي جعله طبعا يتراءى لنا أنه يتكاثر ثم اهتمام الرأي العام الوطني بهذا المرض وكذلك أكيد أن شيخوخة السكان ستأتي بالجديد في هذا المرض وبالتالي لابد أن أقول وأشكركم على ذلك. المهم هنا الوقاية، الوقاية أولا من مرض السكري الذي يسبب في ربع العوز الكلوي ثم الالتهابات التهابات اللوزتين، التهابات المسالك البولية وعدد أمراض تعفنات هي التي تسبب في هذا المرض وبالتالي يجب أن نشتغل قبليا وليس بعديا، بعديا طبعا لابد أن نقول أن الدم ديالي في الواقع خاصنا نمسوه الدم

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ديالیز لأنه ديالیز، الدم ديالیز طبعا عملية لغرس أو تنقية الدم هي عملية لانتظار فقط زرع الكلا وفي هذا الميدان قد تقدمت بها بلادنا أولا بشراكة مع فرنسا ومع بعض الدول والآن تم تكوين عدة فرق تم التأطير القانوني لهذه العملية ولدينا فرق طبية متمرنة ومتمرسة على هذه العمليات يجب طبعا أن ننخرط بسرعة في زرع الكلا يبقى مشكلة واحدة وهي أخذ الأنسجة وكذلك الكلا من الأموات وليس من الأحياء وهذه طبعا إشكالية يجب أن يكون حولها نقاش مستمر حتى تكون العملية السادسة لهذه العمليات وبالتالي فكذلك لابد أن أشير ثم إدخال العوز الكلوي في سلم العلاجات فيما يتعلق بالتأمين الصحة على المرض وهذه عملية مهمة كذلك وأنا الآن ثم نشر 43 مركز على صعيد التراب الوطني: العيون، تاونات، كلميم، الراشدية عدة مدن صغيرة التي كانت طبعا كان مرضاها يذهبون إلى الرباط والدارالبيضاء وفاس والآن ثم العرض بصفة شبه عادلة على جميع أماكن المملكة وشكرا لكم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا أ السيد المستشار، تعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

بصفة عامة أظن أن هذا المشكل يجب أن يؤخذ بجد لأنه الأمر يتعلق بحياة المواطنين يتعلق بمواطنين مهددين بالموت. إذن أي اعتبارات أخرى غير مقبولة أمام خطر الموت، 2 أرقام فقط على الصعيد الوطني السيد الوزير حسب مصادر الجمعية المغربية، فقط 10٪ من المرض يمكن أن تستقبلهم المراكز التابعة للمستشفيات العمومية وكتبقى لينا 90٪. اللي عندوا القدرة الشرائية تيلجأ المصحات الخاصة أما الباقي فهو في الانتظار السيد الوزير وأظن أن هناك استعجال ونرجعوا لإقليم الراشدية فقد سجلنا مرة وعدكم بعدما سجلنا وعود 2004 السيد الوزير.

هنا في المراكز ديال الراشدية تيستقبل 10 والناس هذي هي الطاقة ديالو وكتبقى 100 أخرى تائهة ما بين ورزازات ومكناس وفاس ولهذا سيد الوزير كنتمنى باستعجال كما وعدتنا بذلك أن تهتموا بمركز الراشدية باش يمكن يستقبل هاذ الناس كاملين ويبتغنو على هاذ المعاناة اللي كيمشوا مكناس وفاس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا أ السيد الوزير.

السيد الوزير:

كل ما يقال تحت هذه القبة إلا ويندرج في إطار الجدية والمسؤولية والاحترام المتبادل. أنا قلت لم يكن لدي الوقت الكافي لأعطيكم العرض. أكيد أن العرض الآن على الصعيد الوطني بما فيه العرض على القطاع الخاص غير كافي والإحصائيات التي أدلى بها المستشار الكريم هي إحصائيات وزارة الصحة طبعا مع فرقائها وقد التجأنا الآن إلى سجل وطني حول هذه الإشكالية ولكن أكيد أن هناك تحسن فالوقفات الاحتجاجية التي كنا نراها في السابق لم تعد ولجأت الدولة إلى شراء كراء أكثر من 250 آلة توزعت على 43 مركز على الصعيد الوطني، ومن الصعب جدا أن نقول أن الآن في وسائلنا الحالية يمكن أن يلبي جميع الرغبات ولكن هناك طبعا القطاع الخاص الذي يتوفر على 74 مركز، 136 آلة و80 طبيب هناك وكذلك القطاع التعاضدي الذي يشتغل ونتمنى بعض أجرأت التغطية الصحية الأساسية إن شاء الله أن نتمكن جميعا من حل هذه الإشكالية بصفة مرضية وعادية على الصعيد الوطني. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، فباسمكم جميعا نشكر السيد وزير الصحة ومساهمته وأجوبته للأسئلة، للسادة المستشارين شكرا لكم السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية والصيد البحري، ومع السؤالين لهما وحدة الموضوع، إذن مرض سل البقر للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، محمد أبو السعود، عمر محب، سعيد كمال، محمد برطني، محمد بولخدادي، الغازي الغراربا، عبدالصمد عرشان، محمد أوخيار، الحاج الطاهري، حسن الجوهري، وبعده السؤال الموالي للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، مجمد البطاح، محمد هلال، محمد الطريبش، ميلود ناصر، محمد العطاوي، الميلودي عفوت، أحمد الكور، تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير، تناقلت أوساط الفلاحية خبر انتشار مرض سل البقر والذي جاء هو الآخر ليحول التفاؤل إلى التشاؤم والأمل إلى يأس ومفاد هذا الخبر هو انتشار داء السل بين قطيع البقر، وانتشار العدوى بشكل كبير وكعادتنا بفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي لا ينطلق من فراغ بحثنا في عدة مناطق في المغرب كالجديدة ومراكش وفاس فخلصنا إلى أن هذا المرض غير منتشر بشكل الذي تم تداوله بوسائل الإعلام ولا حديث عنه اللهم في بعض الجهات والتي سجلت فيها حالات استثنائية طبيعية وسألنا الدوائر البيطرية المسؤولة وأكدت لنا عدم وجود هذا الداء، وبالمناسبة نحي المصالح البيطرية في بلادنا على جديتها وحرسها وتفانيها في حفظ الصحة الحيوانية المغربية وبالتالي حفظ صحة المواطنين، السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول مدى صحة هذه المعلومات وماذا أعدت الحكومة لمواجهة هذا الداء المجد؟ وما هي التدابير الوقائية منه وشكرا السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، إذن تفضلوا السيد المستشار، السيد طريبش.

السيد المستشار طريبش محمد:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا أيضا يتعلق في يعني نفس الموضوع المتعلق بالسل البقري فيعني كما قلنا يعني أصيب قطيع الأبقار ببعض المناطق المملكة المغربية بداء أو بوباء السل الذي خلف حالات الهلع سادت أوساط الفلاحين ومربي الماشية مخافة انتشار هذا المرض خاصة أولئك الذين لم تقم المصالح البيطرية بفحص أبقارهم لافتقارها للوسائل الكافية للقيام بفحص كل قطعان الأبقار تكمن خطورة هذا الوباء في كونه مرضا وبانيا مشتركا بين الحيوان والإنسان مما نود أن نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم من أجل الحد من انتشار هذا الوباء وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السادة المستشارين المحترمون،

فأريد قبل كل شيء أن أذكر بأن مرض داء السل البقري، موجود في المغرب منذ عدة عقود ليس هو بجديد، ليس بارتفاع فهو منذ عقود مستوطن في المغرب، كما في عدد من الدول حتى المتقدمة منها، وأن المغرب الذي هو منخرط في المنظمات العالمية للصحة الحيوانية أخذ الإجراءات اللازمة المطلوبة للإعلام بهذا المرض وأصبح هذا المرض منذ 1977من الأوبئة الذي يجب التصريح بها، وهناك مراقبة مستمرة في المجازر وكذلك في الحضائر لتربية الأبقار، ففي سنة 2003–2004 قامت الوزارة بإنجاز دراسة مع تحت مراقبة ومع تعاون منظمات الزراعة الدولية "L'A.F.A.O" التي أعطت نتائج تفيد أن هناك 18٪ كمعدل من قطيع البقر الذي هو مصاب بهذا الداء، وبالطبع وضعت إستراتيجية للقضاء على هذا المرض، وعلى أي، وهذا أعتقد أنه مهم أن الدول كلها التي هي منخرطة في هذه المنظمة والتي يمكن أن تعتبر بأنها خالية من الداء هي الدول التي تصل فيها البحوث أن 99,8 من القطيع ليس به داء يعني أن قليل وقليل وناذر الدول التي يمكن أن تقول أنها خالية من هذا المرض وأحسن دليل أنه في 2004 فهناك إصابات في ايرلندا، إصابات في اسبانيا، 1800 رأس التي هلكت في ايرلندا 6600 في ألمانيا وفي غيرها من الدول المتقدمة، ما هي الإستراتيجية التي وضعناها أولاً التكثيف في الكشف عن المرض بحقن السيلين في حضائر الأبقار الحلوب كمرحلة أولى لأن الحليب هو الذي يشكل الخطر أما بالنسبة للحوم بطبيعة الحال نظرا للفحص الذي يقوم به البياطرة في المجازير يمكن أن يكون أقل ضرراً، ثم تطهير الحضائر لأن المشكل كله ديال السبب الأساسي ديال المرض هو بطبيعة الحال مشاكل ديال ليجيان مشاكل ديال النظافة داخل الحضائر ومتابعة ومراقبة الحضائر المصابة ثم تأهيل حضائر أبقار الحلوب المطهرة وأخذنا كتجربة في 2005أن هناك اتفاقية بدأنا في منطقة سوس وهذا ربما الذي تداولته الصحف عندما تحدثت عن منطقة سوس وتارودانت لأن هي اللي بدينا فيها العملية باتفاق ثلاثي ما بين الوزارة والجهة وكذلك تعاونية ديال كوباك على أساس أن التعاونيات تتكلف بأجور البياطرة والوزارة تعوض كل الأبقار التي هي مصابة ويجب أن تتلف، وبطبيعة الحال انطلقت هذه التجربة في 2006 وستمتد إلى جميع الجهات المغربية مع العلم أنني وأقولها بكل مسؤولية أنه لا يمكن أن نقول أن القضاء هو مسألة يعني شهر أو سنة أو كذا فهو عمل يجب أن يستمر وليس هو مشكل ديال البياطرة لأن البياطرة موجودين الخواص ولا العموميين المشكل هو أن من الصعب أن يفرض على جميع مربي الأبقار أن تكون لهم حظائر في المستوى ممكن بالنسبة للكبار للمتوسطين، ولكن نعلم أن هناك مشاكل، وسنتعامل معهم في هذا الباب، وهناك كذلك إجراءات تحفيزيه للإعلان وهو الرفع من التعويض الذي تقدمه لكل رؤوس الأبقار المتلفة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن تفضلوا السيد المستشار المحترم من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس، على كل حال، احنا تنشكروا، السيد الوزير على تفضله بالجواب وفي الحقيقة تتبقى بعض الأمور غامضة بالنسبة ليا، أولا أن الفلاحة المغربية هاذ العام كانت تساقطات مطرية مزيانة وتنستكملوا باش يكون الإنتاج ويكون الموسم شويا على سابقه، باش الفلاح يسترجع سنويا الأنفاس ديالوا، في حين تتضارب أخبار، البارح كان عندنا La grêve aviére هاذوك الفلاحة مربين..، عاود اليوم تداولوا خص، أنا في نظري، في فريقنا، تنظن وزارة الفلاحة خصها شاشي تواكب الإعلان والتواصل مع الرأي العام، لأن احنا ما محتجينش لأزمة أخرى، وهاد الأزمة غير خيالية بعد، ما كايناش، لهذا العملية فيها تواصل السيد الرئيس، السيد الوزير. المسألة الثانية السيد الوزير، كما يعلمه تربية المواشي راهي الشق الأساسي في الفلاحة. راه شحال من فلاح، دابا الفلاحة العادية، النباتات والأشجار ما عندها مردودية ولكن الشق ديال تربية الحيوانات وهذا السيد الوزير كيعرفوا الآن احنا في الجيال وفي الواحات راه تربية المواشي أساسية، هي المكملة، بل هي الأساسية حتى في معيشة الفلاح: إذن المسألة را أساسية جدا، لأن وزارة الفلاحة تواكب وتواصل وتتشوف الخ. السيد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الوزير قال لينا بأن إيرلندا وإسبانيا تسجلت حالات وكتسجل إلخ.. احنا متفقين، مختلفناش في هذا الباب غير الفرق بأنه في دول أوربية، هناك ديال دعم ديال الدولة وهناك تتبع ديال الدولة. والسيد الوزير قال لينا دابا بهذا الخبر، لقال ليك اللي تقاست لو بقرتوا والله ماتولو هناك تعويض، خصو يشرحنا هذا الشيء إذن احنا ما في بالناش، احنا الفلاح ديالنا اللي عندو 4 البقرات أولا خمسة وماتوا أو راولات عندو أزمة خانقة، صافي خصوا وخاصة أنه شاد من عند القرض الفلاحي الفلوس، خصو يردهوم ويتتكون عندو مشكلة. لهذا الأمر راه أساسي، راماشي سؤال غير شكلي ولا سطحي راه في العمق. السيد الوزير المحترم الشي بالشيء يُذكر، الفلاحة كما واعدتونا كل سنة أن في المناطق النائية، كتفتح أوراش مباشرة، باش يتعاونوا هذا الفلاحة، وفي مناطق الراشدية، فكيك، ورزازات، احنا كنلتمسوا مرة أخرى من الحكومة باش تتعاون، كل عام تتقولوا هذا العام تعطلات علينا. لهذا مطلوب هذا المسألة هذه بإلحاح شديد، لأن هناك خصاص كبير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد سعيد التدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارة،

السيد الوزير المحترم،

الجواب ديالكم عن الأسئلة معا، أن أعتقد أن السؤال ديالنا واضح الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم من أجل الحد من انتشار هذا الوباء، هذا هو السؤال ديالنا، موجود في المغرب هذا هو علاش درنا السؤال. هذا كان جوابكم منذ عدة عقود، المنظمة الصحية العالمية المراقبة المستمرة في المجازر، صحيح الاتفاقية اللي كاينة ما بين الدولة وLa E.F.A.O هذا عارفينوا 18٪ من القطيع الوطني هذه مسألة خطيرة ما كنتش عارفها مع العلم أن القطيع الوطني يتكون من 2 مليون و600 ألف رأس.

الإستراتيجية الفحص الذي يقوم به البياطرة في المجازر، عملية الأداء انطلقت في 2006ولكن احنا هاذ الشي كلشي احنا ما تيجاوبش على السؤال ديالنا، للأسباب التالية:

أولا: الأداء كانرجع للقانون، اللي تنشر في الجريدة الرسمية في 2002، واللي هو صدر في 2001، واللي كان وقعوا هذا الوزير اللي كان سبقكم في هاذ الوزارة، واللي المادة 24 منو تتحدد التعويض. هذا الشي ما شي ديال 2006هذا الشيء قديم كتحدد التعويض في 10.000 درهم، 4000 DH-8000DH وكتقول بأن.....!

بمعنى أن داخل المجازر هناك واحد درهم في الكيلو اللي تيتأدى وتيمشي المديرية، وكيبقى كاحتياط، باش يتعوضوا ه هذا الناس. ولهذا هذا ليس بموارد اليوم لكن السؤال ديالنا باش نحبسوا هاذ الشيء احنا كنا تنتمناوا من هذا المبلغ. الوزارة تفكر في عوض باش نبقاو ونعملو واحد العمل، باش ما نبقاوش نكرتكيوا ندخلوا الموضوع، نفكروا في واحد الرقم الأخضر يكون رهن إشارة جميع الكسابة، وجميع كل من رأى، لأنه المجازر صحيح، رخص هاذوك الحيوانات يوصلوا للمجازر، باش الطبيب البيطري يفحصها وما رأيك السيد الوزير، في الذبيحة السرية، شكون غادي يراقبها، وما رأيك في المجازر التقليدية اللي هي عبارة عن مرأب وجزارة داخل الأسواق شكون غايراقبها وكيفاش غادي تراقب، مع العلم أن هذا السل معروف، كيخصوا 12 ساعة ديال البرد، باش عاد تيمكنوا يديكلارا في الطوابق، وباش عاد يمكن حتى البياطرة، يكون على علم وبينة في هذا الأمر. هذا هو (غير مفهوم) هذا الانتشار. الإمكانيات المادية كاينة. ما تعطيونا حتى حاجة من جيوبكم الحكومة. هذه مبالغ مالية تؤخذ من رسوم الذبح، درهم في الكيلو، مع العلم أن المغرب رامعروف شحال تيستهلك من اللحوم الحمراء، إذن إيلا كان واحد الرقم أخضر، باش الناس يمكنها تعلم بهذا الأمراض، وتعلم بهذا الشي مع العلم أن الاحصائيات ديال وزارة الفلاحة، كتقول لأنه كاينة 4600 حالة من 95 إلى 2003. وتتكولوا، جبتوا لينا مثال ديال 2004. وكيكول بأنه مرض السل من 20 إلى 25٪ من المجموع المحجوزات الإجمالية في المجازر. لكن ما تعطيش مع كامل الأسف، ما يذبح في الذبيحة السرية، وهذا شيء لا ننكره، ونعرفه داخل الدارالبيضاء وضواحي الدارالبيضاء وضواحي المدن الكبرى كلها. ولهذا السيد الوزير احنا تنتمناو أن الحكومة بكل إخلاص أنها توجد لينا حلول صحيحة ومنها هذا الرقم الأخضر، اللي يمكنلويتمول من هذه المبالغ، وكذلك تتفكر في هاد الإجراءات اللي كاينة اللي ماتخضعش المراقبة ديال المجازر شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال عندما أتحدث عن هذا الموضوع لا أريد أن أدخل في التفاصيل وهي معروفة لدى الفلاحة ومربي الماشية. بحيث أنه عندما أتحدث عن المراقبة ليس المراقبة في المجازر فحسب، لأن التعويض والقانون الذي تحدث عنه السيد المستشار المحترم فهو واضح، فالمراقبة كذلك في الحظائر، وكانت أسئلة هنا في هذه القاعة منذ بعض الشهور، على مستوى التعويض الذي كان يعتبر فعلا أنه لا يواكب ثمن البقر، وهذا ما جعل الحكومة تفكر في الرفع من هذا العريض، لتحفيز أولا: المربين الماشية للتصريح بالحالات.

وثانيا: كذلك تحفيزهم على الاهتمام بالحظائر، لأن هذا هو الأساس،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ما ينفعشي كنمثلوا القرار نحيدوا 2 البقرات أو ثلاث إيلا غادي نردو بنفس الحظيرة التي هي بالكيفية الصحية ديالها غير الملائمة غردو فيها أبقار أخرى، وبالطبع كذلك قضية الرقم ليست مسألة رقم، القانون ديال 1977 مشى بعد من هذا الرقم هذا. أي كل بيطري غير تيتعلم البيطري الرئيس ديال الاقليمي وكذلك المصلحة المركزية بحيث ماشي مسألة خبر عادي يعملوا الناس، وهو واش الناس تيعلموا، تخوفا أنا غادي نقولها صراحة، تخوفا تيقول ليك أنان غادي نعلم، هذه بقرة بلدية غادي نعلم، غادي تعطاني 5000درهم، وغادي يذبحوها، إيلا قدرت تذبحها أو نوزعها أو تباع بكذا ربما حنسالي هذا فعلا مشكل، مشكل نعانيه، ونتجند إليه، للقيام بعملية تحسيسية لدى مربي الماشية أن الإعانة والتعويض، راماشي شي حاجة تيسالوه، را هذا إعانة باش يمكن لهم كذلك إذا القطيع ديالهم يكون مزيان، وإلا إيلا كان كاع اللي عندو شي قطيع، مني تيكون صحيح راه ديالو، ومتى تيكون مريض راه ديال شي حد آخر خصو يجيوا يعوضوا لو. راحنا ماغنخرجشي من هذا الوضعية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الآني الموالي، في نفس القطاع، لاستيضاح طريقة تفويت أراضي صوديا وسوجيطا، للمستشارين المحترمين: محمد الجوهري، الصوالحي بوزكري، امبارك السباعي، محمد الشنينة، إدريس مرون، أحمد المنصتر، إبراهيم الفضلي، جميد كوسكوس، حميد المونن، محمد عدال، أولعيد رداد، لحسن أمزور، خالد برقية، تفضل أحد السادة المستشارين، تفضلوا أ السيد الرئيس، السيد محمد الجواهري.

السيد المستشار محمد الجواهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، هذا السؤال طرحناه على السيد الوزير الأول، وبدون شك أنتم مكلفون بالجواب عنه، السؤال... هو كالتالي: يعلم الجميع أن اللجنة التي تترأسونها أي السيد الوزير الأول، بالنظر في تطبيق سياسة الحكومة، فيما يخص تدبير الأراضي الفلاحية التي تقع تحت تصرف شركتي صوديا وسوجيطا، اللتان تمتلكهما الدولة، ولقد شرحتم بما فيه الكفاية كما شرح السيد وزير الفلاحة ممطرة الإسناد والتفويت طبقا للقانون، واستنادا إلى دفتر التحملات معتمدين على عرض عمومي مرتبط بآجال تعتبر آجالاً للسقوط، لمن لم يتقدم بالطلب، لكن طفا موضوع هذه الأراضي على الواجهة الصحفية، منذ أيام ناعتة أي الصحف، العملية، بأنها عملية شابتها الزبونية والمحسوبية والحسابات الحزبية واستغلال النفوذ وغير ذلك، مما لا يمكن السكوت عنه ويستلزم الاستيضاح منكم، نسألكم السيد الوزير الأول، ما هي المقاييس والمعايير التي روعيت في إسناد أو تفويت هذه الأراضي لمن وقع التعاقد معهم، ولماذا لم يقع نشر أسماء المستخدمين والمساحات التي استفادوا منها، وكيف وقعت الاستفادة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، إذن هناك سؤال، اعتدنا على ذلك تفويت أراضي سوجيطا وصوديا، في نفس الموضوع، تقدم به السادة المستشارين المحترمين، محمد المنصوري، عبدالرحمان لبدك، مصطفى التومة، عبداللطيف الاسطنبولي، لحسن بوعود، أحمد الإدريسي، عبدالقادر قوضاض، الحبيب بن الطالب، المهدي زركو، ثم يتولى السيد الوزير الإجابة عن السؤالين تفضلوا السيد المستشار المحترم السي المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس، ماذا أريد أن أقول أنا أقول ما قاله زميلي رئيس محمد الجوهري. وتسناوا الجواب ديال السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارين الذين وضعوا السؤال ومسبقا شكرا للسيدة والسادة المستشارون، الذين سيضعون إليّ في هذا الموضوع الذي كان فعلا، حديث الصحافة في الأيام الأخيرة، أريد أولا أن أقول أن أصبتم السيد المستشار، عندما وضعتم السؤال على السيد الوزير الأول، لأن فعل العملية كلها كانت تحت رعاية السيد الوزير الأول، في لجة وزارية مكونة من خمس وزارات ويترأسها السيد الوزير الأول. وقبل الدخول في الطريقة، أريد أن أجيب بما لا يضع شك أن هذه العملية، هي عملية مرت في شفافية تامة، بكامل الضمانات، وشاركت فيها قطاعات وأطر. وأستسمحكم إن قلت أن هذه الأطر التي يصل عددها ما يقرب 100 من جل الوزارات، أنا أقدرهم وأقدر عملهم، لأن كان عملا شاقا، وكان عملا جد جيد.

فالعملية كلها، تتبعناها وهي عدد من الأراضي للدولة أرادت أن تقدم عليها شراكة مع الخواص مغاربة وأجانب، ووضعت دفتر تحملات، وهذا الدفتر يقول، أن هم المرشحون المؤهلون للمشاركة في طلب العروض، إن طلب العروض هذا هو مفتوح في وجه الأشخاص الذاتيين والمعنويين المغاربة وأجانب مما لهم كفاءات مرضية في المجال التقني والمالي باسمهم الخاص، أو بتضامن، هذا هو الشرط العام الوحيد الذي هو مطروح للمشاركة في هذه العروض، كيف تمت العملية، كانت على 5 مراحل، المرحلة الأولى وهي ثلاث لجن وزارية ما بين الوزارات التي قامت بفحص الملفات المعروضة أي 670 ملف على المستوى الإداري، ثم المرحلة الثانية وهي جل الملفات التي قوبلت ووزعت على 12 فريق خبير، وكل خبير قام بتنقيط المكونات لهذه الطلبات. وهناك بطبيعة الحال، كما حدد دفتر التحملات هذا هناك نقط لمؤهلات المرشح، نقط لتماسك المشروع، نقط للاستثمارات، ونقط لخلق فرص الشغل، وبعد ذلك

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

اجتمعت لجنة أخرى بين الوزارات كذلك، تحت رئاسة وزير الفلاحة، وبتمثيل وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية، ووزارة التجارة، ووزارة الداخلية، وقامت بعزل ثلاث أوائل، يعني بعد هذا التنقيط يعني ثلاث الأوائل، لكن قبل ما نصل إلى هذا، هناك عدة ملفات أرجعت إلى الخبراء، عندما يكون عضو من أعضاء هذه اللجنة له شكوك أو يريد أن تكون له توضيحات أخرى ففي المرحلة الأخيرة، قدمت جمع الملفات إلى اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد الوزير الأول باعتماد 173 فائز في هذه العملية التي عرفت منذ الإعلان في الأنترنيت أي كل مواطن تيمكن لو يمشي للرقم ديال الضيعة، وتيعرف شكون هو المستفيد، الآن وأقولها صراحة، إذا كان مجلسكم الموقر والبرلمان بصفة عامة والجهات المخول لها، تريد أن تتأكد وأن تفحص هذه الملفات. فلها ذلك. القانون يعطيها لأن نشر الأسماء وهي منشورة وموجودة لكن قراءة الأسماء.

أريد أن أعرف في ماذا تفيد من معرفة هل كانت هناك شفافية أم لا هل معرفة فلان ينتمي إلى الجهة الفلاحية أو فلان من المنطقة الفلاحية، سيعطينا شيئا عن الشفافية، إذا أردنا الشفافية، الملفات أمام هذا المجلس الموقر وأمام جميع الجهات المخول لها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن هل هناك تعقيب. تفضل السيد المستشار المحترم السي محمد الجوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، أنتم والحكومة بطبيعة الحال، والسيد الوزير الأول، والكل يعلم بأن المغرب في حالة انتقال، لكن مرحلة انتقال متقدمة، مرحلة انتقال فيما يخص الديمقراطية، فيما يخص مراقبة الرأي العام، وهي ناتجة عن توسع مجال حقوق الإنسان الرقابة الشعبية أمر ضروري ومهم، نحن لا نتضايق منه بل نريد المزيد من هذه المراقبة، لأن الغموض كما يقول كثير من المفكرين، يولد التمويل، والشفافية تولد الهناء، فإذن لما كان الأمر يتعلق بمسألة هامة وهي أراضي فلاحية مسترجعة لها قيمة خاصة والدولة، وهنا شرح السيد الوزير الأول في البرنامج الحكومي هذه المسألة، وشرحتموها في اللجنة هنا في البرلمان، وشرحت على ثلاث مراحل بمناسبة مناقشة قانون المالية، بمناسبة 13 سؤال وضعت من كثير من الفرق، سمعنا كل هذا وقيل وقلتم، ونحن وافقنا على أن هذا الأمر سيمر بنفس الطريقة والمنهجية التي رسمت، ولماذا لم تنشر، عندما يعني بدأ الشك، تنتشر هذه اللوائح، وتنشر هذه الأسماء، أي كان وكيفما كان، الفريق ديالنا السيد الوزير، فريق الحركة الشعبية في مجلس المستشارين الأعلى في الأسبوع الماضي بأنه يهيء لائحة الأسماء، اللي يوقعوا ديال المستشارين على لجنة تقصي الحقائق في هذه المسألة أكثر من كل هذا وذاك، في كثير من القوانين وكثير من الإجراءات، والتدابير الحكومية اللي تدوز من البرلمان وهي شبه مراسيم أقول تيخص كلشي يتنشر في الجريدة الرسمية، النشر في الجريدة الرسمية ضمانة، ضمانة للعمل الحكومي وصمام الأمان ضد أية دعاية أو أي تأويل، أو تأويل خاطئ أو تأويل مغرض، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. تفضلوا أ السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الوزير،

السيد الرئيس، في الواقع أن أقول ما قاله مرة أخرى زميلي، ويسمح لي على أنني نضيف. أولا على أنه إيلا كان صفقات هناك عدة مشاركين، وهذا المشاركين السؤال اللي عندي واللي تنطرحوا وتنخبروا به، هذا بوحدي ما شي في الفريق، تنقول واش هناك طعونات، هذا الناس اللي ما استافدوش واش هذا الناس هاذوا، ناضو أو طعنوا، قالوا هذا العملية غير شفافة فيها بالدريجة كيما تنقولوا الوجهيات، فيها المحسوبيات، وإذا كانوا طعنوا شحال أولا ديال المشاركين، شحال من واحد طعن وفينا طعن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدات المستشارات المحترمات، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

بطبيعة الحال هناك سؤال طرح، وأقول أن ليس هناك طعن، جوج ديال الناس اللي جاو يستفسروا، وعندما اطلعوا على الملف وعلى الطريقة، فقالوا نحن مقتنعون، وأما فيما يتعلق باللائحة أؤكد هذا، ونشرت اللائحة، وليس لنا ما نخبي في هذا الباب، نشرت في الصحافة وهي موجودة كذلك، غير اللي تنقول، راه ماشي من المنطق، أن عندما تيكون عرض لصفقات عمومية بالطرق التي تضمن الشفافية وتضمن حقوق جميع المشاركين.....

هل ننشر في الصحف أن فلان راه خذا غيصوب الطريق لهذه، وفلان غيدير هذه...، إيلا كان شي واحد باغي يعرفها مرحبا، نجيوا نفتحوا لو الملفات، لجنة لجنة تقصي الحقوق أرحب بها، ونعطيها جميع الملفات، وجميع من شاركوا تستفسرهم، هذا هو أقولها باسم الحكومة، ليس هناك أدنى تحفظ على معرفة ما وقع وكيف وقع، وأقولها مرة أخرى عملية شفافة وبجميع الضمانات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الأخير الآني، في قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، السلبيات الحصاد المبكر، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، أحمد القلوبي، عبدالله الغوتي، الراضي آيت عياد، من فضلكم، تفضل السيد المستشار المحترم المعطي بن قدور.

المستشار السيد المعطي بن قدور:

بسم الله الرحمن الرحيم،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

الأخت، الإخوان المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال السؤال واضح من حيث العنوان، هو سلبيات عملية الحصاد، ولكن لابد أن أذكر بأسباب النزول، حسب الإحصائيات التي تقدمت بها وزارة الفلاحة هذه السنة، زرعت حوالي 5 ملايين و200 ألف هكتار فيها 2 ملايين، و200 ألف هكتار شعير، 2 ملايين قمح طري، ومليون قمح صلب، لكن خصنا لابد نشوفوا عملية الحرث كيفاش مرت هذه السنة لأنه السنة إن شاء الله نتمناوا تكون سنة ممتازة الله يكمل بخير، ذلك بغينا نوضعوا بعض الأسئلة اللي كنا عشنا في المخاطر اللي مرينا منها هذا السنة، واحد العدد ديال المناطق هذا العام ملقاوش الزريعة ديال الشعير في الرحامنة شيشاوة، في منطق أخرى من المغرب، وخلاو الأرض ناعمة، راقدة. ما لقاوش الزريعة، علاش لأن الشعير باقي ثقافة ديال المغاربة، ماكنعتمدوشاي على الشعير التي هو شعير ممتاز حيث الدولة الآن أو شركة تجارة البذور، يا الله تتوجد من الشعير 1 ٪ من حاجيات البلاء ديال الشعير، إذا كنا تقدمنا شويا في القمح الطري، وشويا في القمح الصلب، غدي نذكرهم، ونذكر علاش درنا هذا السؤال، هو هذه السنة هذه بداو الناس تيفكروا الآن، إيلا مشيتي لبعض المناطق في عبدة وفي الشياضمة ومشيتي كذلك لشيشاوة، واحد المجموعة ديال الآلات الحصاد متأهبة باش تنطلق، ولكن علاش وضعنا هذا السؤال، كنخافوا نوقعوا في المحظور، فهذا العام هذا الفلاحة خذوا الشعير بـ 60 ريال الكيلو، يعني بـ 300 درهم باش خذاوا الشعير غير من السوق، ماشي ممتاز، خذاوه حبوب عادية، وعلاش خذاوه بهذا الثمن، لأنه مكانش موجودة الحبوب اللي هي مستوفية الشروط ديال النمو. عملية الحصاد مني تيخرجوا الآن يحصدوا، كانت الدولة في السنوات سابقة منين كانت تشعر بهذه المخاطر كانت تتهيأ وزارة الفلاحة والداخلية وتوقف في بعض المناطق وتمنع دخول الآلات لعملية الحصاد قبل النضج النهائي، ذاك قوة النباتية للبذور، نعاني القمح الطري، القمح الصلب، هذا السنة، وصل في بعض المناطق، حتى لحوالي 40٪ اللي ترفض، بسبب ديال هذا، إما ناجح على هذا الحصاد المبكر، وإما بعض المخاطر الآخرى، التي تكون في الآلات سيأتي وقتها للتحدث فيها، غير أن بغيت نوضع سؤال للحكومة واش خذات شي تدابير في هذا الشأن باش تخلي العملية ديال الحصاد تمر في وقتها، وتكون الشعير كمل النضج ديالوا وكرم، لأنه تنعرفوا عملية الحصاد ما خصها تبدا حتى 20 ماي فما فوق، ولكن الآن راه كاين بعض المناطق سمعتوا قبيلة، السي محمد الشايب، على أنه الشعير اليوم تيتباع اللي تحصد جديد 100 درهم، لأنه ما مستوفيش الشروط، خضر وما تيشريه تا واحد من البياعة الشراية، تيشريوه الآن غير المغاربيين والصغار، باش يمكن يتعاملوا به إذا. ولكن لا يمكن بالمرة يصلح أن يكون بذور في السنة المقبلة، الآن وضعت السؤال للحكومة، ماذا أعدت في هذا الشأن، واش وجدات شي تحركات في هذا الشأن، وإن خلت المسائل على حالها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. نفصلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، في البداية وشكرا السيد المستشار الذي طرح السؤال، وفي البداية أود أن أقول أنه ليس هناك إجراءات قانونية أو غير قانونية لمنع العملية قبل التاريخ الفلاحي، هناك الإرشاد، هناك بطبيعة الحال التأطير، الذي هو معمول به في السنوات الماضية، كما معمول به كذلك في هذه السنة، والدلائل الكبرى هي التي أسس بها السيد المستشار المحترم، وهي كذلك التي تعتمد عند إقناع الفلاح، ولكن لابد أن نعرف أن قضية الحصاد المبكر، الحصاد ينطلق بطبيعة الحال، عادة في جل المناطق الفلاحية، في وسط شهر ماي أي 15 ماي- 20 ماي. إلا أن بالفعل هناك بعض المناطق جنوب واد درعة، خصوصا في عبدة، خصوصا في بعض المناطق الأخرى التي ينطلق فيها حصاد الشعير المبكر لعدة أسباب: يعي أسباب حقيقة كثيرة، كاين الفلاح اللي تيقول الشعير ديالي وراه نضج، دابا الماكن راه باقي ماتيتحركوش، راه الثمن ديال المكينة رخيص، الكراء رخيص، غادي ناخذوا، كاين اللي تيقول أنا غادي نحصد، لأن حتى ثمن ديال الحصادة ديال اليد راه رخاص دابا قبل ما تيدخلو الناس، غير اللي بغيت نقول في هذا العملية وخصوصا فيما يتعلق بهذا السنة الأرقام التي أو الحجم الذي أعطي لهذه العملية، فهو ليس كذلك، بحيث أن الأرقام المحصل عليها، واللي كاينة حتى لأخير شهر أبريل، هي 22.000هكتار اللي شملتها هذا العملية ومنها 18.000في عمالة آسفي، آحمر، سبت كزولة، وعبدة وهذه منطقة معروفة دائما بالنسبة للشعير، بهذا الحصاد المبكر.

فبطبيعة الحال نحن كذلك نقدم الآن بتوعية وبمطالبة يعني الفلاحين، عبر المندوبيات حتى لا تنطلق العملية، وليس هناك بوادر تشير بهذا الانطلاق. بالطبع مع وزارات الداخلية هناك كذلك تنسيق ولكن ليس هناك لا شيء قانوني يفرض أننا يمكن أن نمنع هذا الحصاد في هذا الوقت أو ذاك وأريد كذلك بالمناسبة السيد الرئيس، أن أقول أن فيما يتعلق بمحصول هذه السنة الحكومة أخذت الإجراءات، وسيعلن عنها في الأيام القلائل، كما هو الشأن السنة الماضية، راه ماأعلنا عليها حتى 16 ماي في السنة الماضية اللي، الثمن المرجعي 12 مليون ديال القناطر ديال القمح الطري أما باقي الأصناف فالكل يعلم أنها حرة في السوق وأنه ليس هناك ثمن محدد لهذه الأصناف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا أ السيد المستشار المحترم، السي المعطي بن قدور.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المستشار السيد المعي بن قدور:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على الكلمة، وعلى الجواب اللي هو كان في الموضوع، إلا أنني أنا ما استعملتشي كلمة المنع، وإنه هناك تحسيسي وتوعية اللي كانت تعملها، ليس هناك قانون، كما أنه ليس هناك قانون الذي يدفعنا للقيام بالحرث، أنا الآن تنقول بما أنه الوزارة هي الوصية على القطاع والمخاطر نشعر بها ونحس بها، قتفاديا باش مانوقعوش في ذلك الخصاص كيخصنا جميعا نكثف الجهود، مهنيين ووزارة، وفلاحة بصفة عامة، ولما جاء السيد الوزير وقال في الأخير أنه فيما يتعلق بالنسبة لهذه السنة غتكون دورية في وقتها، إن شاء الله غتكون في 16، وأنه المحصول غادي يكون حسب الخزن مليون، فبغيت نقول على أنه كان من باب أخرى وأولى هذه الستة، ليست كالسنة السابقة، وخص لابد أن نفكر في إضافة، حيث نستهلك كثيرا نحن نستهلك كثيرا بالنسبة للقمح الطري، 2,5مليون اللي كانت تسجلت العام اللي فات، أنا سمعت السيد الوزير الآن، قال 12 مليون، خص لابد أن نفكر في سنة هذا السنة إن شاء الله غتكون ممتازة. وهذاك التدخل ديال الدولة فيما يتعلق بالنسبة للخزن، كيحضى وكيحمي الفلاح من المضاربين، وتيدير واحد النوع ديال التوازن ديال السوق. فلا بد من أن نفكر، وأنتم تفكرون دائما في خدمة هذا القطاع، بأن نعطية عناية كافية، لأنه بالعناية هذه السنة يمكن أن نوظف لما يأتي من السنوات المقبلة إن شاء الله فهذا طلبنا نريد من الحكومة أن تأخذه بعين الاعتبار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. إذن نكون قد أنهيت الأسئلة الآنية. آخر سؤال آني أجل ننتقل في الأسئلة العادية في نفس القطاع. ونبدأ بالسؤال الأول المتعلق بالتأمين الفلاحي ونتائج الموسم الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: رحوا الهيلع، العربي خربوش، عبدالحق بوكرين، محمد الزعيم، أحمد الشوفاني، عبدالكريم الودغيري، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا، أشكر السيد الرئيس،

السيد الوزير، السؤال ديالنا طرحناه هذه سنة، في ظروف تختلف بالطبع عن الموسم الحالي، ولكن أعتقد أن روح السؤال تبقى قائمة، لذا نطرح السؤال اليوم، والأمر يتعلق بالتأمين الفلاحي وهذا التأمين هذا تنعرفوا بأنه إلى حد الآن تينحصر في التأمين ضد الجفاف، أو تنعرفوا هاذ الكوارث الطبيعية، اللي يمكن تصيب المزروعات، هي فيها أنواع أخرى وخاصة ما يسمى بالتبروري، التبروري اللي طاح هذه السنة بالخصوص، واللي تنعتقد أنه أخطر من الجفاف، لأن الجفاف مني تيكون تتكون البوادر، ديالو والفلاح من الناحية ديال المصاريف تيشد شويا يدو، تيكون باينلو الحال. بالعكس ديال التبروري تيكون بحال هاذ السنة، سنة ممطرة، تتكون المصاريف كثيرة، الأشغال كثيرة، تنعرفوا الكازوال شحال تياخذوا الفوسفاط والملح هذا العام الثمن تقريبا كان مدوبل. الأعشاب، المبيدات ضد الأعشاب والأمراض حتى هي كذلك، تتطلب واحد المصاريف كثيرة والفلاح مني تيشوف العام مزيان، تيطلق يدو، لأنه شيء طبيعي ولكنه مني تيجي التبروري، راه تندموا على كل شيء، بحيث هذا السنة هذه، واحد العدل ديال الفلاحة وخاصة الصغار منهم، 5 هكتارات، 3 الهكتارات، راه ما بقى عندهم والوا، اللي ضربهم التبروري، هما راه مازال تيتسناو ربما تكون شي التفاتة من الدولة، وماشي كثار ربما عندكم شي صندوق من الصناديق اللي يمكن التفاتة من الدولة، وماشي كثار ربما عندكم شي صندوق من الصناديق اللي يمكن تعاونوا شوية به الناس، على أي ، نرجع للتأمين فهذا التأمين اللي تنطالبوا به ضد الجفاف وضد التبروري، يمكن حتى ضد الحريق، ولو أنه ماشي كارثة طبيعية، يمكن الثمن يتزاد في حدود معقولة ونضمنوا الفلاح على الأقل المصاريف ديالوا ديال السنة في الهكتار، ما نبقاوش نحصروه غير في الجفاف.

ولكن يتعمم، حتى الجفاف راه الآن ما تيهمش جميع المزروعات، يعني القطاني راه مادخلاش، تا هي علاش ما دخلش، تنعرفوا واحد العدد ديال الفلاحة تيديروا سنة بسنة، سنة ديال القمح، وسنة ديال القطاني، أو تنتساطوا معكم السيد الوزير، واش عندكم في الوزارة شي فكرة وإلا شي نية ولا شي مشروع، باش هذا التأمين يتعاود، يتعاد فيه لنظر وباش يشمل يعني كل الكوارث الطبيعية، ويشمل جميع المزروعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس، فيما يتعلق بتأمين الحبوب عن الجفاف، فقلتها مرارا في هذه القاعة وأكررها، أن حتى كلمة تأمين، في الحقيقة غير صالحة. اليوم كل ما نقوم به مع مؤسسة تأمينية ولكن اللي يمكن فعلا تعاون شويا مع الفلاحة، هذه اللي خلاها تتعامل مع الفلاحة، هو أننا نحاول أن نضمن لبعض المناطق، لبعض الفلاحة، على الأقل ألا تكون خسارة 100٪ إذا كان هناك الجفاف، المشكل وقلته كذلك هو أنه الآن في الظروف التي نعيشها، ندير شركات التأمينية التي تقبل أن تؤمن على المخاطر في الميدان الفلاحي وخصوصا على مخاطر الجفاف. كيف تتم العملية، حتى مع هذه المؤسسات التي لا تسعى إلى ربح كبير إلى غير ذلك. وهو أن الدولة تتحمل 50٪ من Les primes، مما يكلف الفلاح، سنويا تضع 120مليون درهم، لوضع واحد الاحتياطي اللي تتمناوا أنه مني نوصلوا لواحد المستوى المعين هاذ الشركة تيمكن تلقا من ré assurance مُوراهَا، اللي يمكنها تضمن.

ونحن الآن بصدد دراسة فعلا، كيف يمكن أن يكون تأمين حقيقي وشامل، لكن فهو مكلف، فنحن أخذنا تجارب، تجربة إسبانيا، وهناك

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

اتصالات مع القرص الفلاحي، مع بعض المؤسسات لكيفية التأمين، وأدخلنا منذ السنة الماضية كذلك التأمين على المرض، يعني أننا تدخلوا، لأن حتى التأمين على المرض هو موجود، ولكن ليس هناك من هو قادر أن يؤدي ما هو مطلوب وتدخلت الدولة لتأخذ جزء كبير 50٪ حتى هي، من هذه المطلوبات، فالآن يمكن لينا نقولوا بأن يس هناك تأمين بالمفهوم الشامل، ما نسعى إليه من التأمين الشمولي هو تأمين لأن خصو يتوسع لواحد العدد ديال الآفاق باش يكون حتى Le risque أقل، ويشمل أكبر مناطق في المغرب، وهذا الدراسة قائمة في انتظارها، فنحن نقدم بهذا العمل، الذي نعترف انه غير كامل ولا يرضي حتى في تعويضه، ولا حتى كيفية يعني تحديد المناطق المتضررة، فعلم أن هناك عدم الرضا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد:

فالواقع ما عندي علاش نعقب، لأن السيد الوزير مشى معنا في، لأنه عارفين بالطبع الإشكالية كاملة. غير ما واحد الطلب صغير، هو نزيد شوية نسرعوا بهذا العملية هذه، باش نلقاو حل، أكيد كاين صعوبات، تنشوفوا ذيك الشركة اللي هي تدير التأمين تبارك الله ما شي مفلسة، مربحة في قطاع مفلس. حتى القرض الفلاحي، تبارك الله بدا تيهز الراس، ويعاونوا شوية هذا القطاع، يمكن كاع حتى الأبناك الأخرى تتدخل، واحد النسبة لأن راه المغرب فلاحي، بغينا وإلا كرهنا لحد الآن. راه 50٪ من السكان تيعيشوا من الفلاحة، ولو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إيلا كان نص المغاربة، تيعيشوا من هذا القطاع، راه عندهم الأغلبية في هذا البلاد عندهم الأغلبية، يديروا جميع القوانين الممكنة لإنقاذ هذا القطاع هذا. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الموالي، أوضاع الصيد التقليدي للمستشارين المحترمين السادة: اعمر ادخيل، الحسن فرحي، الحاج الدرمومي، عبد المجيد العزوزي، بوسلهام بيتة، أحمد بولون، عبدالرحيم الشرقاوي، لحسن قيشوحي، الحسن أكوجكال، كرم محمد سعيد، يونس العراقي، أحمد الجغيري، تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال، تفضل أ السي المستشار.

المستشار السيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، يعاني قطاع الصيد البحري التقليدي، من مشاكل جسيمة، في غياب برامج تنموية تروم تنظيم القطاع وتعميم التغطيات الاجتماعية لفائدة الصيادين التقليديين، من خلال وضع آلية للتأمين الصحي، وإنشاء صندوق للتأمين التعاضدي، يُلائم هذه الشريحة من الصيادين، وقد ازدادت أوضاع هذه الشريحة تأزما، بعد أن فرضت الوزارة الوصية مؤخرا، شروطا قاسية تحد من مدة الصيد ومن الكميات المسموح بصيدها من طرف هذه الفئة، لذلك نسائلكم السيد الوزير، ما هي رؤية الوزارة في مجال تنظيم الصيد التقليدي، وتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة الصيادين التقليدين، ومتى تعتزمون إخراج مدونة الصيد البحري في حيز الوجود. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد الرئيس بطبيعة الحال، قطاع الصيد التقليدي، فدخلت الوزارة الوصية منذ مدة في إعادة هيكلته وتنظيمه، بحيث أن بالفعل يعاني من عدد من المشاكل والهدف الذي تتوخاه، أو الأسس التي ينبني عليها معالجة هذا المشكل، هي أولا تحسين ظروف عمل الحارة، وكذلك إشراكهم في المحافظة على الثروة السمكية التي عرفت مشاكل كبرى في السنوات الأخيرة. وبالطبع هذه الأهداف فهي تتمحور كذلك على أسس منها: كما قلت إثنين.

أولا: تحسين ظروف العمل، وكذلك تطوير البنيات التحتية للنقط التفريغ، فيما يتعلق بالبرامج التي نتوخاها، فهناك أولا برنامج إعادة الهيكلة والترقيم، بحيث أن 18.000 قارب على الصعيد الوطني التي أعيد ترقيمها وكانت عملية، مكنتنا من إيجاد عدد كبير من الأرقام المزيفة، أو القوارب غير القانونية، ثم التقليص من عدد المراكب التقليدية في المناطق الجنوبية، حيث أن كان هناك، باتفاق مع المهنيين تعويض لعدد ممن قرروا أن يخرجوا من هذه المهمة، أو في هذه المناطق، وبطبيعة الحال، كان لزاما كذلك أن يكون تحديد لمدة الصيد، وتحديد لكوطا معين في بعض الأصناف. لأن مثلا عندما نتحدث عن بعض الرخويات، الكل يعلم أن المشكل كان خطير، ولو لم نكن قد اتخذنا هذه الإجراءات لكان انهيار تام لهذه الأصناف، فمن ناحية البنيات التحتية بطبيعة الحال فهناك عدد من قرى الصيادين ونقط التفريغ التي تشيد، ومنها 10على الشط الجنوبي للمغرب بتكلفة مالية جد مهمة. وتتكلف بها الوكالة الجنوبية، كما أن فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي بطبيعة الحال هناك الضمان الاجتماعي موفرلبحارة الصيد أعالي البحار، للصيد الساحلي، وكذلك بحارة الصيد التقليدي، الذين يبيعون محصول صيدهم في نقط الإفراغ، أو في الأسواق المجهزة لـoffice de pêche. فيما يتعلق بعدد ممن لا يلجون هذه النقط، بطبيعة الحال هناك الآن اتصال ومحادثات مع صندوق الضمان الاجتماعي لإيجاد حل، وكان

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

اجتماع أخير قبل أربعة أسابيع، نتوخى أن نصل إلى صيغة تمكن التغطية الشاملة لهذا الصنف من الصيادين، فيما يتعلق بالمدونة، فقدمت للمجلس الحكومي والآن نحن بصدد دراسات ملاحظات عدد من القطاعات الوزارية والمهنيين كذلك، لكن ستخرج عما قريب، لكن لا، ما تتحبسنا حتى من شي حاجة، بحيث أن ليس هناك فراغ قانوني، بل هناك إطار قانوني نعمل في إطاره وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد:

شكرا معالي الوزير على جوابكم القيم، وعلى المجهودات التي تقدمون بها من أجل خدمة هذا القطاع الحيوي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري. تجديد اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوربي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، عبدالجبار بو ملحة، بوشعيب الهلالي، علي القيدوي الإدريسي، أبو بكر أعبيد، محمد العلمي، مولاي الحسن الطالبي. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين، أختي المستشارة المحترمة،

لأهمية قطاع الصيد البحري، الدور ديالوا الهام في النسيج الاقتصادي، وضعنا السؤال حول الاتفاقية مع الدول الأوربية، جدد المغرب اتفاق الصيد مع الاتحاد الأوربي، بشكل مباغت فجاء الجميع، حتى المهنيين، ورغم الايجابيات التي ستكون لهذا الاتفاق لذي نقر. إن يختلف عن سابقة، ورغم ما سيذره من مداخيل مالية وما يسمى به من حلول لمشاكل القطاع. فإن هناك تخوفا لدى المعنيين من خطورة الأسطول الأوربي المتطور على المصايد المغربية. خصوصا المستنزفة منها ومن هذا المنطلق، فإننا نسائلكم السيد الوزير عن المقتضيات التقنية، التي أطرت هذا الاتفاق الجديد، وعن الدراسات التي قمتم بها سواء لحالة المصايد المعنية به وما تفرضه من التأهيل كما نسائلكم عن الاقتصار على الاستغلال المباشر لثرواتنا السمكية دون الشراكة على اليابسة، تجنب صادرتنا السمكية الخسائر المالية التي ستنجم عن منافسة الأوربية في الأسواق العالمية التقليدية، نسائلكم أيضا عن مصير وحدات صيد السردين العاملة بالموانئ المغربية في غياب آليات ملموسة لمراقبة حصص الصيد المرخص بها والأسطول الأوربي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

فأعتقد أن هناك ثلاث أسئلة واضحة ومدققة وسأحاول أن أجيب عليها كذلك بنفس الثقة أتمنى فيما يتعلق بالمقتضيات التقنية التي تؤطر اتفاقيات جديدة، فهناك:

أولا: تجنب العمل في المصايد التي تعرف استغلالا مفرطا كمصايد الأخطبوط، ومصايد البحر الأبيض المتوسط، وبعض القشريات التي هي خارجه عن هذا الاتفاق.

هناك حصر الاتفاق كذلك في مراكب الصيد التقليدي وتجنب مراكب، ذات تقنيات ووسائل متطورة في الصيد،

هناك وضع حصص أي كوطا بالنسبة للسمك السطحي، المصطاد في المناطق الجنوبية، بحيث أن الإجمالي هو 60 ألف طن سنويا، دون أن يتجاوز 10.000 طن عن كل شهر.

ثم هناك كذلك تفريغ جزء من المنتوج في الموانئ المغربية، وسنبدأ بحصة 25٪ في السنة الأولى، لتصل إلى 50٪ في نهاية الاتفاقية، وكذلك تشغيل 300 بحار مغربي على الأقل على ظهر البواخر الأوربية. كل هذه المعطيات وهذه المقتضيات جاءت على أساس دراسات علمية وتقنية أولية، قبل البداية في المفاوضات أما فيما يتعلق بخصوص الشراكة على اليابسة، فهذا الاتفاقية بطبيعة الحال، ليس فيها شراكة لأن هذه اتفاقية الصيد وأخذنا الإجراءات الاحتياطية لكي لا يكون هناك ضياع لحقوق المغرب، مع العلم أن هذه الاتفاقية لا تمنع الشراكة العادية، التي هي معمول بها إلى يومنا هذا ما بين المغاربة والأجانب، أوروبيين كانوا أو غير أوروبيين. وبالطبع كما قلت، هناك جزء كبير من المنتوج المصطاد الذي سيعالج على اليابسة في إطار الوحدات المغربية. فيما يتعلق بالسؤال الأخير مصير 450 وحدة صيد السردين، يمكن أن أقول أن لن يكون هناك تأثير لهذه المراكب، بحيث أن الاتفاقية لا تهم إلا المنطقة المعروفة، بمنطقة الصيد. أي المنطقة الجنوبية، جنوب شواطئ الداخلة وبوجدور. بحيث أن 450 باخرة التي تصطاد في المناطق "أ" و"ب" لن تتأثر تماما من هذا، وكذلك هناك التأكيد في الاتفاقية على استعمال جميع وسائل المراقبة. بما فيها المراقبة بالأقمار الاصطناعية، حتى نتمكن من معرفة مدى تطابق العمل مع هذه الاتفاقية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد:

شكرا السيد الرئيس،

بدوري تنشكر السيد الوزير، على الجواب ديالوا القيم، احنا لسنا ضد أي اتفاقية خارجية تتخدم مصلحة ديال البلاد مبدئيا، ولكن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

كنعتبروا، بأنه الثورة السمكية ديالنا في ملك جميع المغاربة، ولابد باش نحميوها، ولهذا خصنا نتعاملوا، احنا عندنا التجربة مع اتفاقيات سابقة، كيفاش يتعاملوا معنا الأوربيين في إطار هذيك الاتفاقيات ولهذا خصنا نتعاملوا بجذر مع الاتفاقيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، باسمكم جميعا نشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري على مساهمته معنا، والأجوبة الشافية والمقنعة للسادة المستشارين. شكرا لكم السيد الوزير. إذن ننتقل إلى قطاع التجهيز والنقل ومع السؤال الأول: للإنفاق كوسيلة لفك العزلة عن بعض المناطق للمستشارين المحترمين السادة: محمد جوهري، الصوالحي بوزكري، امبارك السباعي، السيدي المختار الجماني، محمد اشتينة، ادريس مرون، سعيد اللبار، محمد المنصوري، أحمد المنصر، ابراهيم فضلي، محمد الدواحي، نورالزين عبد القادر. تفضل أحد السادة المستشارين المحترمين. هناك سؤال تعلق بالانفاق كوسيلة لفك العزلة عن بعض المناطق. تفضلوا.

المستشار السيد:

شكرا السيد الرئيس،

هي سؤال عن الانفاق.

السيد رئيس الجلسة:

الانفاق نعم، الأنفاق عفوا.

المستشار السيد محمد الجوهري:

السيد الوزير نعتز بالأوراش الكبرى المفتوحة في البلاد ، لتجهزها بالطرف السيارة والموانئ وغيرها وكما تعلمون السيد الوزير أكثر من غيركم، فان السلاسل الجبلية لبلادنا تشغل الحيز الكبير من مساحتها. وإذا كانت تميز البلاد من حيث تنوع التضاريس، فإنها تفصل بين مناطق الشمال والجنوب، وتعتبر حاجزا طبيعيا يجعل العزلة أو جزئيا، تفرض نفسها بين هذه المناطق وبالتالي تصبح هذه السلاسل الجبلية عائقا للتنمية التي نتوخاها جميعا، وإذا كانت الأمثلة الحية التي يمكن أن نقتضي بها هي مثال اسبانيا التي كما تعلمون جعلت من خلف تضاريس جبالها وسيلة أساسية لتنمتها وتسهيل التواصل والتنقل للأشخاص والبضائع والحضارة الإنسانية. هذه الحقائق تعرفونها أحسن من أي واحد، والمناسبة لهذا الكلام هو مشروع النفق بين مدينة مراكش وإقليم ورزازات ومدا النفق الذي يخرق الأطلس الكبير، بجانب أو أسفل قمة توبقال مشروع وقع التفكير فيه منذ أريد من نصف قرن، وأوضحت الدراسات الجدوى التي أنجزت أنه من بين أضخم وأهم المشاريع التي تفك العزلة، مغرب الشمال ومغرب الجنوب، نسألكم، هل اهتمت وزارة التجهيز بهذا المشروع، وهل إن طموح مكان جهة سوس ماسة درعة استشعرتموه وأنتم قد التقيتم بهم في عدة مناسبات وأشعروكم باهتمامهم بالمشروع، واعتباره التحدي الأكبر، من بين التحديات التي يجب أن نرفعها جميعا، وما هي العراقيل التي قد تحول دون إنجاز المشروع. وما هي الإفادات التي تغتنمون الفرصة للإدلاء بها في هذه المناسبة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير عبد الكريم غلاب وزير النقل والتجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

زملائي الوزراء،

السيدة المستشارة، السادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أتطرق إلى الجواب الخاص بالنفق الرابط ما بين مراكش ورزازات، أريد أن أذكر بالأهمية البالغة التي توليها حكومة صاحب الجلالة لمنطقة ورزازات-وزاكورة، وأن أذكر في هذا النطاق، بالزيارة الأخيرة لجلالة الملك، حيث كانت مناسبة في فبراير من السنة الماضية، من التوقيع على عدد من الاتفاقيات تهم رفع وتأهيل التجهيزات الأساسية لهذه المنطقة من الشبكة الطرقية ومن محطة جوية في زاكورة إلى غير ذلك ففيما يتعلق بالنفق بحد ذاته، فكذلك يحظى باهتمام من طرف الوزارات حيث انطلقنا في الدراسات، وأعطينا التعليمات للإسراع في هذه الدراسة، حيث أن كانت وصلت فقط إلى مرحلة دراسة الجدول، الاقتصادية والاجتماعية، فالأن تعدت هذه المرحلة، أذكر أن الدراسات نقوم بها على ثلاث مراحل دراسة الجدوى، الدراسات التعريفية للمشروع ثم الدراسات التمهيدية، ثم عندما نمر إلى مرحلة التنفيذ، نقوم بدراسة التنفيذية. فالأن قطعنا الشوط ديال الدراسة المردودية الاقتصادية والاجتماعية انتهينا من الدراسة التعريفية، انطلقنا منذ بعض الشهور أو تقريبا سنة إلى الدراسة التمهيدية اللي هي الدراسة الهندسية اللي غدي تحدد المسار واللي تتبنى على المعطيات الجيوتقنية والجيوفيزيائية اللي تنقايسوها في عين المكان، فالأن نقوم بهذه الدراسة ونفتح، نظرا لصعوبة التضاريس ديال هذه المنطقة بفتح المسالك الضرورية، لوضع الآليات الخاصة بقياس المعلومات الجيوتقنية والجيوفيزيا التي نحتاجها حتى نتمكن بإنهاء هذه المرحلة من الدراسة، أذكر بأن هذا المشروع مشروع ضخم، الطول ديالو هو 10 كيلومترات تيربط تقريبا ما بين المنطقة ديال الستي فاطمة حتى المنطقة ديال أكويم. تقريبا على الطريق الوطنية رقم 9 وأن التكلفة ديالو غادي تتعدى 2 مليار ديال الدرهم، وأنه لحد الآن حسب التقدم ديال الدراسات وحسب عدم وجود الإمكانات المالية، وحتى أنغير يعني مبرمج بميزانية وبتاريخ بداية وبتاريخ نهايتها، ولكن نعمل على إنهاء هذه الدراسات، حتى نتمكن من دراسة الصعوبات والاكراهات التي يعني توجد أمامنا لتنفيذ هذا المشروع بما فيها التكلفة ديال هذا المشروع، وكذلك قلة يعني الحركة أو حركة المرور على هذا الطريق، وشكرا.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد جوهري:

ليس لي ما أضفه إلا أن، أؤكد أن الحكومة صارت في طريق الالتزام ومعانقة المشروع، أكدتم السيد الوزير أن دراسة الجدوى تمت، كذلك احنا المواطنين كلهم، احنا في ورزازات تنتكلموا، يكون داز هذا الطريق، الكيلوا ديال البضائع اللي كتجي من مراكش لورزازات، غادي ينقص بـ 20%، الوقت ساعة ونصف، الخير غادي يعم، الناس غادي يلقاو ويبداو يمشيو ويجيوا بسرعة إلخ. كذلك الدراسة التعريفية انتهت السيد الوزير كما قلتم، الآن الدراسة التمهيدية التقنية، والحمد لله إذن احنا في 50٪، تتبقى 2 مليار ديال الدرهم، نعتبر أن هذا المشروع خصو يكون مشروع ديال المغاربة كاملين، ليس مشروع آخر بطبيعة الحال نقدر نقول بكل شجاعة، بأنه هو من اهتمامات جلالة الملك، وكنعرفوا هاذ الشي، وقد يعني المنطقة وقع الاهتمام بها من كل الجوانب وأصبحت، وطالبنا بأن تكون في اتجاه وجهة مقصودة، ولا يمكن أن تكون وجهة إلا إيلا فتحنا الطريق. أذكر أو أقول بأنه في تلك المناطق، عندما يفتح هذا الطريق، يفتح هذا النفق. غادي توجدوا الآثار ديالوا في غناء أحواش، وتوجدوه في غناء د الروايس، وتوجدوه على كل الألحان وعلى كل الألسن، وستدركون، وستدرك الحكومة، وستدرك الدولة كذلك، بأنها قامت أو ستقوم بواجد الانجاز اللي هو إنجاز تاريخ كبير، والآثار ديالو ستبقى على كل الأصعدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع عن المعايير المعتمدة لمنح رخص نقل المسافرين المستشار المحترم السيد محمد الأنصاري، عبد الكريم الناصري، الطاهر الفيلالي، تفضلوا السيد الرئيس، السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الانصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلتي زملائي المستشارين،

إيلا سمحتوا هذا السؤال هو تيخص قطاع النقل بصفة عامة، وبالتالي وبداية لابد أن نسجل ما تبذله الحكومة وخاصة الوزارة المعنية من مجهودات البضائع أو المسافرين أو النقل السككي، وذلك على مستوى الأرضية القانونية وكذلك الهيكلة والتتبع للخروج به من خانة الفوضى والعشوائية إلى التأطير والتنظيم والرفع من المردودية. وجعل المستفيدين من القطاع يحسون كذلك بأنهم دخلوا في عهد جديد. وبطبيعة الحال لا يمكن أن نتكلم عن القطاع برمته دون أن نتكلم عن جزء مهم منه ألا وهو ما يتعلق بالترخيص الخاص بنقل المسافرين. سواء تعلق الأمر بالسيارات الصغرى أو بالحافلات، أو كذلك النقل المزدوج الذي يهم شريحة كبيرة، وخاصة العالم القروي، وتمعينا، ومزيدا من الثقافية والوضوح، نريد من السيد الوزير، تعميما للقانون، وخاصة أن تلك الرخص تمنح بناء على دراسة وثائق في لجان مختصة سواء إقليمية أو مركزية قبل أن تمنح تلك الرخص لأصحابها،ولابد من قطع دابر القيل والقال وطي صفحة الماضي بالنسبة لما يقال حول هذا القطاع، ونريد تعميما للفائدة، أن يستمع الرأي من خلال هذه القبة الرأي العام الوطني، ها هي المعايير المعتمدة وما هي الوثائق التي تتطلبها تلك اللجن هي أجل الحصول على تلك الرخص، في جو من تكافؤ الفرص والشفافية اللازمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الكريم غلاب وزير النقل التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة، السادة المستشارون المحترمون،

زملائي الوزراء،

جوابا على هذا السؤال، أريد أن أذكر يعني بالنصوص المعمول بها في هذا المجال الخاص بالنقل للمسافرين، فالنقل المنظم بمقتضى الظهير الشريف 260-63-1 الصادر بـ 12 نوفمبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة العربات عبر الطرق، كما تم تغيره وتتميمه، والذي يحصل على أنه يجب على من يريد استغلال المصلحة العمومية للنقل الجماعي للمسافرين أن يكون مرخصا لهذا الغرض بصفة شخصية، وأن يحصد على بطاقة ترخيص خاصة عن كل عربة من العربات المخصصة للعمل هذه من الناحية القانونية، فكذلك القانون ينص على المسطرة، فينص على انه هناك لجنة محلية إقليمية اللي تيترأسها أو تيترأسوها السادة العمال، واللي تتدرس الطلبات ثم تحال هذه الطلبات إلى لجنة وطنية اللي هي مكونة من الوزارة الأولى أو من ممثل الوزارة الأولى، أو ممثل وزارة النقل، ممثل وزارة الداخلية، السياحة المالية، الفلاحة، العدل، البريد، فهذه هي اللجنة اللي تتبث في الطلبات، واللي تدرس يعني الطلبات عبر معيارين، المعيار الأول: هي مؤهلات الطالب، من الناحية المالي، من الناحية القدرة المهنية إلى غير ذلك. ثم فيما يتعلق بحالة الخط المطلوب، بحيث أنه تيتخاذ بعين الاعتبار العرض ديال الرحلات الموجودة على الخط، تم الطلب الموجود باش يكون واحد الملائمة ما بين العرض والطلب، وما يكونش إخلال بطرق المنافسة، تكون منافسة شريفة هي اللي غادي تسمح أن يكون هناك جودة في الخدمات، هذه هي يعني المسطرة اللي مبنية على القانون. إلا أنه اعتبارا لاختلال ظروف المنافسة والعرض المتزايد الذي يخل بجودة الخدمة وحتى بظروف السلامة الطرقية، فعملنا على الحد من منع التراخيص المذكورة، وهذا منذ سنة 2003، بحيث أن تم منح عدد قليل جدا من الرخص، أقل

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

من 20كل سنة هذا مقارنة، بما فيها التغيرات ديال الخطوط، وهذا مقارنة مع ما كان الشأن سابقا، حيث كانت تمنح حتى 200 رخصة في العام. فكما انطلقنا موازاة مع ذلك، بوضع دراسة،ووضع منظور يعني مشروع إصلاح شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب هذا القانون، هذا القطاع، ووضع كذلك مشروع قانون الذي سيكون إصلاح عميق لهذا القطاع، وأريد موازاة مع ذلك أن ذلك أقول أنه فيما يتعلق بالنقل القروي، اللي تيختلف بشكل كبير جدا من النقل عبر الطرق المعبدة، حيث أن النقل القروي يعرف خصاص كبير، فعملنا على تشجيع منح الرخص حتى نتمكن من الاستجابة إلى الطلب المتزايد في الجماعات القروية، خصوصا موازاة مع بناء الطرق في مجال النقل، في مجال فك العزلة على العالم القروي، وهناك معايير أخرى، التي تحترم اللي هي الأسبقية للشباب العاملين بالمنطقة، وكذلك الأسبقية لمن يقوم بالنقل، يعني أصحاب ما نسميه بالنقل السري لأن نهج المهنيين، وكذلك ضرورة العمل على استغلال هذه الخطوط مباشرة من طرف من يعني تسلم لهم هذه الرخصة، تلكم السادة المستشارون، هم المقتضيات القانونية والتنظيمية والعملية التي نعمل لتدبير هذا القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد:

شكرا السيد الرئيس، إذن ما يمكن لنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على هاذ الإيضاحات التي كنا في حاجة إليها، وخاصة الشباب العامل بحيث أعلن السيد الوزير أولا أن هناك مشروع مرتقب بالنسبة لإصلاح القطاع، وهذا نصفق له، ونتمنى أن نراه في أقرب وقت في هذه القبة، للمناقشة وللخروج ولهيكلة هذا القطاع أكثر، ثم كذلك هذه البشرى، وخاصة فيما يخص العالم القروي الذي يعرف مشاكل كبيرة بالنسبة للنقل القروي الذي سماه السيد الوزير "النقل القروي" ونتمنى، نتمنى أنه ما جاء على لسان إلسيد الوزير، أن يكون موضوع تطبيق لدى العمالات والأقاليم وبالتالي أوجه نداء من هذه القبة إلى السيد الوزير لتوجيه مذكرة لحث السادة العمال لتفعيل وتحريك تلك اللجن الإقليمية، مع الانضباط لتلك المعايير، والإسراع بالملفات، نظرا لما يعرفه العالم القروي ولما ذلك من ارتباط بالكوارث، التي تقع بالنسبة لآفات حوادث السير، ومن يذهب ضحية تلك الحوادث، نظرا لعدم وجود دائي إطار قانوني لهذه العملية. وكذلك أخيرا أتمنى السيد الوزير أن ندخل في المركزية، واللامركز بالنسبة لما يسمى باللجنة الوطنية لمنح تلك الترخيصات، حيث أن هناك الجهوية وقانون الجهات والحكومة تتكلم منذ عدة سنوات عن فك الارتباط مع المصالح المركزية، لا يمكن أن يكون هناك تمركز القرارات ولا مركزية المشاكل، نريد كذلك اللامركز بالنسبة للقرارات، وبالتالي تخفيف العبئ على المصالح المركزية والتسريع في وتيرة دراسة تلك الملفات التي تبقى متراكمة والدليل على ذلك الرقم الهزيل جدا الذي تفضل السيد الوزير وهو 20 رخصة في السنة، فهذا لا يتماشى مع الحاجيات والمتطلبات التي تعرفها بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الكريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

فقط للتوضيح ولاستعمال هذه المناسبة لإعطاء المزيد من المعلومات على هذا القطاع، أن العدد الضئيل ديال الرخص التي تعطى، يهم الطرق الوطنية، والطرق الكبرى التي تعرف اكتظاظ في مجال النقل. فبالتالي 20هو كان بالنسبة للطلب الموجود دائما فيها يتعلق بالعالم القروي، وبضرورة اعتماد طريقة غير ممركزة لهذا القرار، أن أصفق لهذا الاقتراح، وأذكر أن هناك فعاليات محلية، تحت احترام المعايير التي تكلمت عليها واللي هي موضوع دورية واضحة التي سأبعث للتذكير بهذه المعايير للسادة العمال ×× إيلا احترمت هذه المعايير، تسلم الرخص، وتفتح الخطوط بالدواوير، وللقيادات، وللأسواق. وهذه المعايير هي كالتالي:

– أن يكون الخط حقا ديال الربط القروي.

– أن لا يدخل في منافسة مع النقل يعني على الطرق الوطنية والجهوية، إذن نقل قروي محض ما بين قيادة وسوق، ما بين جماعة وقيادة إلخ.

ثم أن تعطى الأسبقية لشباب العاطل للمنطقة، ثم أن تعطى الأسبقية لأصحاب النقل السري، ما نسميه بالنقل السري، وأن يستغل الخط مباشرة من طرف صاحب الرخصة. يعني هاذو هما المعايير، عندما تحترم هذه المعايير، تسلم الرخص. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير السيدة والسادة المستشارين المحترمين، ونشكر باسمكم السيد وزير النقل والتجهيز. ننتقل الآن إلى قطاع التجارة الخارجية ومع السؤال: منع تحرير الجلد الخام للمستشارين المحترمين السادة: عمر لمكدر، بوسلهام بيتة، عمر ادخيل، بلحاج الدرمومي، حسن اوتلغياست، عمر الكردودي، تفضل السيد المستشار المحترم السي عمر.

المستشار السيد عمر لكردودي:

شكرا السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

معالي الوزير،

هذا السؤال ديالنا بغينا غير نذكرو الحكومة، على أنه هذا السؤال موجه للحكومة ككل، لأنه هذا العمل ديال تسويق الجلود المدبوغين ونصف المدبوغ، Brut ماشي أنتما اللي خذيتوا هذا القرار، خذاتوا الحكومة اللي قبل منكم، ولكن بغينا نبهوا الحكومة بالخطورة ديال هذا المؤسسات اللي تيخدموا في الجلود، على أنه من الوقت اللي خذيتوا هذا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

القرار اللي ضاع في الحقيقة هو الفلاح، اللي ديك الوقت اللي خذيتوا القرار كان الجلود ديال البقر، وجلود الغنم وجلود الماعز، كان أثمنة ديال البقر بـ 500 درهم إلى 600 درهم إلى 700 درهم للجلدة، وكان الغنم من 150 درهم للجلدة وكان الماعز بـ 50 درهم.

– هاذيك الوقت إلى يومنا هذا السعر في المغرب نزل، الجلد ديال البقر اللي تيعمل 700 درهم رجع 150 درهم، الجلد ديال الغنمي اللي كان كيعمل 150 درهم رجع إلى 15.20 درهم . الجلد لمغربي وصل إلى 12 درهم. إيلا 8 دراهم، لهذا معالي الوزير، بغينا نسألوكم:

أولا: كيف تعاملتوا مع أرباب المصانع والمؤسسات والتعاونيات، والناس اللي تعيشوا في الجلد اليوم هاذي 3 سنين ولا 4 سنين واقفين، كيفاش تتفكروا باش تعملوا معهم في المستقبل. مع ذلك جميع الدول اللي هما داخلين إلى الكاط مثلا ناخذ تونس نأخذو بعض الدول اللي هما قراب لينا: مصر، ناخذو بعض الدول الأخرين، من غير مصر، اللي هما على الحدود ديالنا، فتحوا الباب، تيجبوا الناس الجلود على برا، وكايدبغوهم وكيخرجوهم. فالسوق Libre بالعالم بأسره، كيف بغيتوا هاذ المؤسسات وهاذ الناس اللي عندهم التشغيل، وهاذ الناس اللي عندهم التشغيل، وهاذ الناس اللي تيديروا التضحية واللي عندهم واحد الاستثمار كبير، ديال الأماكن اللي توقفوا ما كيعملوا واللي بغينا نشغلوا واللي بغينا نجيبوا العملة، كيفاش تتفكروا في المستقبل غادي نتعاملو مهم. كأنه في حقيقة أهل المدابغ، وصلوا لواحد الوضعية لا يحسد عليها. شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير قطاع التجارة الخارجية السيد مصطفى مشهوري:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بقرار منع تصدير الجلد الخام، في هذا الإطار، أود التذكير، بأن الهدف الأساسي من اتخاذ الإجراء سنة 2001كان هو توفير المواد الأولية ونصف المصنعة من الجلود للصناعات المحلية، على إثر الاضطرابات التي عرفتها السوق العالمية للجلد ابتداء من نفس السنة، واعتبارا للتطورات التي أصبح يعرفها قطاع الجلود وظهور بعض الانعكاسات السلبية لهذا القرار، وخاصة المقاولات المصدرة، كما جاء في سؤال السيد المستشار، انعقدت عدت اجتماعات بين جميع المتدخلين من القطاع العام، والمهنيين من أجل دراسة الوضعية والنظر في إمكانية إلغاء هذا القرار الذي اتخذ فعل سنة 2001، وخلال هذه الاجتماعات التي حضرها القطاع العام والمهنيين وجمعياتهم، تم الاتفاق على عدة اقترحات، أذكر من بينها:

أولا: تحرير صادرات بعض المواد،

ثانيا: الحفاظ على الرخص بالنسبة لبعض الجلود الأخرى التي لها انعكاسات على البيئة، كالجلد من نوع White Bleu، وبعض الجلود المستعملة في الصناعات التقليدية، كذلك تتم الاتفاق على إدخال إصلاح تعريفي على واردات المواد الجلدية من أجل توفيرها بالسوق الداخلية، وفي هذا الإطار، وفي الإطار كذلك مخطط الانبثاق الصناعي le plan d'emergence الذي أعدته الحكومة من أجل النهوض ببعض القطاعات الانتاجية الوطنية، ومنها قطاع الجلود ثم التأكيد على هذه الاقتراحات، حيث أكد هذا المخطط على ضرورة تحريرٌ قطاع الجلد.

وسيتم فعلا تحرير هذا القطاع، ورفع كافة القيود مع اتخاذ التدابير الموازية عند الشروع في تطبيق مخطط الانبثاق الصناعي السلف الذكر والذي كما نتبعه جميعا سيتم في الأسابيع المقبلة، والسيد وزير التجارة والصناعة هو حاضر معنا، لأن هذا المخطط غادي يدخل حيز التطبيق قريبا إن شاء الله، وبهذا نكون قد تمكنا من تطبيق كل الاقتراحات التي جاءت في إطار الاجتماعات التي كانت بين القطاع العام وبين الجماعات التي يهمها الأمر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد:

شكرا السيد الرئيس، معالي الوزير أشكركم على هذه المعلومات اللي اعطيتونا، غير احنا في الوقت الحاضر، كتنتظروا البديل، ماشي يمكن لينا نعمل، لأنه دائما، تنقولوا الناس غادي نديرو، غادي نديرو... من 2001، إذن اليوم 2006هذا هو السؤال اللي تنقولوا للناس، دابا نديروا. دابا نفعلوا بغينا الله يجزيكم بخير. على الأقل، راه المغرب ما غيخسر حتى شي حاجة، غادي يربح الفلوس، وغادي يشغل الناس، ونقدر نقول ليكم، راه الملايير ثم الملايير د Materiel أو les machines موجودين ماخدامينش، وبقرار ديالكم غادي تيخدموا على الأقل واحد 20 حتى 30ألف عاملا اللي غادي يدخل في أقرب وقت، فكانطلبوا منكم تسرعوا إلى كاين شي حاجة ما تعملو ماحد الوقت كاين لأنه دائما الجلود من سبتمبر حتى لـ سبتمبر كيكون معارض وطنية، وحتى يقدموا الناس السلعة ديالهم، ومنها كيخدموا في المستقبل. فأشكركم السيد الرئيس وأشكر معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

السيد الرئيس بغيت نقول للسيد المستشار المحترم على أنه أنا شخصيا والحكومة تتفهم كل المشاكل، وكل السلبيات التي ذكرها في تدخله، ونحن الآن نعمل والسيد وزير التجارة والصناعة هو حاضر معنا في القاعة، على أنه هذا الإجراءات كلها ستدخل في حيز التطبيق في الأسابيع المقبلة إن شاء الله. وشكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن نشكروا السيد الوزير على مساهمته معنا، وننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، إذن مع السؤال الأول: حماية المستهلك للمستشارين المحترمين السادة: احمد الكور، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، عبدالسلام أحدوش، عبدالسلام الودي، ميلود ناصر، تفضل السيد المستشار المحترم محمد اطريبش.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أختي المستشارة إخواني المستشارين،

مما لاشك فيه أن مشروع قانون حماية المستهلك مازال يراوح أدراج الحكومة منذ سنة 1999، ولم يخرج لحد الآن إلى الوجود، وقد اعتمدت معاهدة روما سنة 1980تعريفا للمستهلك بأنه كل شخص تعاقد من أجل الحصول على ما يلزم من سلع وخدمات لاستخدامها في غير مجال نشاطه المهني، وتتضمن التشريعات الحديثة قواعد خاصة لحماية المستهلك، بوصفه الطرف الضعيف في هذه المعادلة، ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائلكم عن:

أولا: ألا يستحق المواطن المغربي قانونا يحميه كمستهلك؟

ثانيا: وهل سيكون هذا المشروع كافيا لردع المخالف؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا للسادة المستشارين المحترمين، بالطبع المواطن المغربي، يستحق قانونا لحمايته، هذا أعتقده بديهي، ونقطة مشتركة ما بيننا.

ما أريد أن أؤكد عليه أولا، انه المغرب تيتوفر على قوانين، ما كاينش هناك غياب قوانين لحماية المستهلك، كاين هناك قوانين جاري بها العمل تضمن حماية المستهلك، المشروع الجديد هو مشروع لتعزيز الترسانة القانونية، ولتحسينها ولتحديثها كذلك، لكي تتماشى مع التحولات التي يعيشها مجتمعنا واقتصادنا، لهذا كان كل الفعاليات ساهمت في بلورة هذا المشروع، اللي أعتقده اليوم مشروع ناضج، لأنه كل الفعاليات وكل المؤهلات والمكونات ساهمت بطريقة مباشرة في بلورته، لهذا أعتقد أنه اليوم للمغرب مشروع ناضج لكي يجب تقديمه إلى المؤسسات للموافقة عليه، هناك نقطة لازالت لم نتوصل أو الكتابة لم تتوصل بها، هو موقف وزارة المالية فيما يخص القروض الاستهلاك، مادام ماكاينش هناك مكاتبة رسمية، لا يمكن تقويم المشروع، علما بأنه وزارة المالية كذلك شاركت بأطرها وبتقنييها في بلورة هذا المشروع، لهذا كنت شخصيا، أتمنى أن يتم تقديم هذا المشروع في هذا الدورة، لكن وللأسف هذا المبتغى ما وصلتلوش، لكن اعتقد بأنه في الدورة المقبلة سيكون ضمن النقط المدرجة داخل، لأنه ما كاين أي عائق اليوم، في اعتقادي لكي يتم تقديم هذا المشروع، لأنه بالفعل 3 أو 4 أو 5 سنوات،والناس تتشتاغل، واللي كال راه كال، واللي خدم راه خدم، اللي فكر راه فكر، وبقات جوانب تقنية يمكن حسمها في إطار نقاشات؛ وفي إطار كذلك تبادل الآراء. علما بأنه الهيكل الأساسي اليوم متوفر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد:

شكرا السيد الوزير على الإجابة المتعلقة حول هذا الموضوع، اللي هو حماية المستهلك. والإجابة الواضحة التي أوضحت، بأن هناك حقيقة، أننا في حاجة إلى هذا المشروع لحماية المستهلك، والتي تعتبر من بين مشاريع القوانين المهمة التي تجب اعتمادها في بلدنا المغرب، ويعني ها نحن لازلنا نلح إلحاحا كبيرا على إيجاد الصيغة المناسبة والإسراع به فورا لحماية المستهلك، وكما تعلمون أننا نعيش في واحد النوع من الفوضى، فيما يتعلق بالاعتداء على المستهلك المغربي، وما يتقاطر علينا من سلع خارج الوطن دون أن تخضع إلى المراقبة الشديدة، منها خصوصا المواد المهربة من أشرطة الحدودية، تعني في الشرق في الشمال وفي الجنوب. ومنها مواد كهربائية وإلكترونية، ومواد غذائية بالدرجة الأولى، ثم المواد ديال الصيدلة يعني الأدوية اللي هي خلفت واحد الانعكاس سيء وسلبي على المستهلك المغربي. لأن المستهلك المغربي يجب حمايته بقانون يعني يردع هؤلاء الذين يقومون بعملية الاعتداء على الحقوق ديال المستهلك، ومن بين حقوقه كما أشار السيد الوزير، هناك الحقوق في السلامة، ثم الحقوق في إشباع الحاجيات، ثم الحق في البيئة الصحية، ثم حق الاختيار في السلع حتى وإن كانت هذه السلع يعني تأخذ طابعا تنافسي، ولكن يجب أن تخضع لمعايير ومقاييس دولية التي تعتمدها جمعية الأمم المتحدة، وهناك يعني رامبقاش لينا الوقت باش يعني نسرد المبادئ ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نخليوا السيد الوزير، ربما عندوشي إضافة، شكرا السيد المستشار، انتما تتفهمونا.

السيد وزير التجارة الخارجية:

غير إضافة، بالنسبة ليا هناك جانب نشتغل عليه لتعزيزه، وهو جمعية حماية المستهلك بأنه ما خصناش نخرجوا القانون، والجمعيات غير منظمة، غير مهيأة لكي تطبق حقا هذا الجانب هذا، ولهذا نستغل كذلك هذا الفترة لتعزيز القوة ديال هذا الجمعيات، وكذلك تجميعها، لأنه تم تشتيت كذلك الجمعيات الممثلة. أعتقد بأنه نحن في حاجة إلى هيكلة كذلك الجمعيات لكي تساعد على تطبيق وحماية ما يهم معالي المستهلك والمواطن المغربي.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الأخير في نفس القطاع، موظفي غرف التجارة والصناعة والخدمات، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى توما، عبد الرحمان لبدك، محمد المنصوري، عبداللطيف الاسطنبولي، لحسن بوعود، أحمد الإدريسي، عبدالله خنوقة، بن الطالب الحبيب، تفضل أحد السادة المستشارين. تفضل السيد المستشار المحترم السيد توما مصطفى.

المستشار السيد توما مصطفى:

شكرا السيد الرئيس،

أختي المستشارة المحترمة، إخواني المستشارين،

تعلمون جميعا أن موظفي غرف التجارة والصناعة والخدمات يعتبرون طبقا لمقتضيات الفصل الثالث من القانون الأساسي لموظفي غرف التجارة والصناعة والخدمات خاضعين لقانون الوظيفة العمومي، فيما يتعلق بوضعيتهم الإدارية. غير أن أجور ورواتب هذه الفئة تصرف من اعتمادات مدرجة بالميزانيات المستقلة لهذه المؤسسة، وبما أن المورد الأساسي لميزانية هذه الغر، يعود إلى استخلاص العشر الإضافي من الضريبة المهنية أي patente، ونظرا للتراجع الذي اطلع على مداخيل هذه الضريبة لعدة أسباب: نذكر من بينها: الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة لتشجيع الاستثمار وخلف المقاولات الصغيرة والمتوسطة فإن ميزانية هذه المؤسسات عرفت خلال السنوات الأخيرة صعوبات في توفير السيولة اللازمة، للحفاظ على سيرها العادي خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لصرف أجور ورواتب الموظفين والعاملين بهذه المؤسسات. الأمر الذي ترتب عنه إشكالية الانتظام في صرف أجور الموظفين، حيث أن بعض الغرف لن تتمكن من صرف أجور موظفيها، اعتبارا من شهر يناير 2006، علما أن هذا المشكل طرحناه خلال سنة 2005، ومع الأسف لم توجد له الحلول الملائمة.

السيد الوزير،

إنه من الحيف أن تبقى هذه الفئة من الموظفين تعاني من مشكل عدم انتظامية صرف أجورها، والذي يمس في العمق كرامة العنصر البشري العامل بهذه المؤسسات العمومي، ويؤثر عليها نفسيا وماديا ويضر بالتزاماته تجاه الغير، ولهذا نتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤال التالي: ألا تفكرون السيد الوزير في رفع الحيف على موظفي هذه المؤسسات العمومية والبحث عن موارد مالية قارة تمكن هذه المؤسسات من القيام بالمهام المنوطة بها، وتضمن للعامل بها التوصل بأجورهم الشهرين في المحدد على غرار ما هو معمول به بباقي المؤسسات العمومية الأخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا للسادة المستشارين على وضعهم هذا السؤال. أنا لا أفكر فقط في رفع الحيف على هذا الموظفين ديال الغرف، أنا أعمل لكي نزيل هذا الحيف، كنتم تعلمون العمل الذي نقوم به مع رؤساء الغرف، للوصول إلى حل الإشكالية ديال الغرف بشكل عام، الموظفين أو إشكالية الموظفين ما هي إلا طرف من الإشكالية التي تعيشها الغرف منذ سنوات. والتي لم يوجد لها حل. كما تعلمون بعد اللقاء والاجتماع مع الوزير الأول، وبعد تقديم كل الخلاصات والتوجهات كذلك اللي غاتشتغلوا عليها جميعا، خذينا ثلاثة القرارات استعجالية، القرار الأول: هو هاذ القضية ديال الموظفين، القرار الأول خصنا نحسموا فيه، على الأقل باش ما يبقاش هذا الإشكالية مطروحة، القرار الثاني: هو القانون المنظم للانتخابات والذي يسمح لهذا الغرف باش تشتاغل. ثالثيا: الجوانب المتعلقة بإعادة الهيكلة البشرية للغرف، بتقديم اقتراحات للسماح لكل غرفة التي ترغب في ذلك الإعادة هيكلة يعني مواردها البشرية، هذا القارات بثلاثة فعلا نهج، فيما يخص الأجور الوزارة قدمت اقتراح، هو أنه نظمت 6 أشهر الأولى الأجور، علاش 6 أشهر الأولى، لأنه الإشكالية دائما كانت مطروحة في 6أشهر الأولى، العشر الإضافي، المداخيل ديالوا ما تتبقى تظهر حتى لشهر 7 وشهر 8، يعني Août Juillet عاد تتبدى المداخيل، وهذه بيناها عبر الراحل التاريخية، يعني ماشي كل سنة، المسألة قارة، يعني قلنا أنه من المحبذ أنه لتفادي هذه الإشكالية أنه نضمن على الأقل الأجور ديال 6 أشهر الأولى لوزارة المالية منظور آخر، منظور وزارة المالية هو انه، ننطلق من المداخيل المرتقبة، وما كل ما تتوفر عليه الغرف في الخزينة ديالها، وأنه نضمن على الأقل ذلك الفرق ما بين ما هو مرتقب وما هو موجود داخل الخزينة ديال كل غرفة، في التطبيق العملي توزعت 767 مليون ديال السنتيم على 23 غرفة من 28في التطبيق العملي كا ما كان مرتقب من "باتونتا" باش يدخل، كنا تنتسناو 800 مليون، دخلت 200 مليون، إذن تطرح المشكل، لهذا مرينا إلى مرحلة ثانية، واللي تم فيها التوزيع ديال 460مليون أخرى يعني اليوم توزعت مليار و270 مليون تقريبا على الغرف الضمان يعني الأجور، ولضمان كذلك التسيير العادي، جوج ديال الجوانب ضمناهم للغرف لكن كما قلت في التطبيق العملي، في المخول ديال "باتونتا" المرتقب، لم يحصل انطلاقا من الارتقاب اللي كان مرتقب من طرف وزارة المالية، لهذا حصل واحد العجز مرتقب بالنسبة لبعض الغرف، واحنا يعني حلينا هذا المشكل مع وزارة المالية، ولقينا إذن الحلول، لكن هذه الحلول. لكن هذه الحلول كما تعلمون كلها حلول ترقيعية، بالطبع بالنسبة 2007، غادي نحاولوا باش على الأقل المسألة ديال الأجور تضبط ويكون الضمان ديالها، لكن الأساسي وكما تعلمون هو أنه المسألة ديال المدخولية ديال الغرف يجب تتنوع وتتطور أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الوقت شكرا لكم السيد الوزير، غادي نعطيوكم الكلمة من بعد تفضل السيد المستشار.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المستشار السيد:

شكرا على ما جاء في تفسيراتكم السيد الوزير، غير هو السؤال طرحناه من باب كيمًا جاء على لسانكم، إشكالية ديال الموظفين هو جزء من الكل، واحنا اللي بغينا نعالجوا دالمعالجة تكون شاملة في إطار الإستراتيجية، لأن جوابكم ديال السنة الفارطة كان في إطار مشروع برنامج تعاقدي، وعلى ما جاء في تصريحاتكم الأخيرة على برنامج أو مخطط انطلاق صناعي ديال أحسن المناطق اللي تندوا السيد الوزير، أنه تاخذ هذا الغرف ديال التجارة والصناعة والخدمات على صعيد الجهات، وكل غرفة تلعب واحد الدور ديالها طبقا لهذا البرنامج التعاقدي، لكن غير باش نرفعوا، باش مانبقاوش عندنا ديما هاذ الإشكالية ديال الأجور، لأنه أي مؤسسة سواء القطاع الخاص أو القطاع العام، لكان إشكال ديال الأجور، تنقولوا بصريح العبارة إفلاس، وحاشى باش تكون غرف التجارة والصناعة في باب الإفلاس اللي خص ديال الغرف والتجارة والصناعة وهو إعادة النظر، واعتما نظام جديد لمداخيل تساير حاجيات الغرف، واحنا على أبواب، ما شي على أبواب، نحن في عمق العولمة 2010ما بقاليها والوا، احنا 2006، أربع سنين قولها احنا في نطاق العولمة، اللي تنعاودو نذكرو به وهو إعادة الدور ديال الغرف التجارة والصناعة باش تلعب واحد الدور، ماشي غير تأهيل المقاولة، تلعب حتى في التنشيط الاقتصادي سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الجهوي أو الصعيد الوطني، واتعطا إمكانيات أخرى تجهيزات المناطق الصناعية تكون من اختصاصات الغرف، مجمعات الأعمال الاقتصادية تكون من اختصاص الغرف، ولا غير مشينا في المدارس العليا التجارة والصناعة على غرار جميع دول العالم، دايمن تنصيبوا، HEC والاّ في اسبانيا ولا في فرنسا ولا في أمريكا، غرف التجارة والصناعة تتساهم اقتصاديا ما شي غير نظريا، ولهذا السيد الوزير بزاف ما يتقال في هذا الباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا ألسيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

نقول اثمن ما جئتم به، وهو كل ما يتضمنه المشروع التعاقدي ما بين الغرف والدولة والحكومة، لأنه الرفع من مستوى مساهمة الغرف، يعني دور فعال على المستوى الجهوي، يجب أن تفسح لها المجال لكي تكون عامل أساسي في التنمية المحلية، وأنا متفق معكم تمام الاتفاق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تنشكروكم باسم المجلس على مساهمتكم وننتقل إلى الوزارة المنتدبة لدى السيد الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير، ومع السؤال الأول: توفير الأراضي اللازمة للابتكار في مجال السكن، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي، أحمد التويزي، إدريس الراضي، أحمد أمهال، محمد الشافعي، أحمد البنا، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في إطار توفير الأراضي اللازمة للاستثمار في مجال السكن، ثم إدخال عدد هائل من الأراضي الفلاحية المحيطة بالمدن الكبرى إلى المدارات الحضارية المسموح فيها بالبناء، نتساءل السيد الوزير: ما هو حجم الأراضي بالنسبة للمدن الكبرى، ما هي نسبة الأراضي التابعة للخواص. ؟ ما هي المشاكل التي تطرحها هذه العملية بالنسبة للجماعات المحلية، وخصوصا بعد تجهيزها، هل ترون أن من واجب الخواص أن يساهموا في مجهودات الجماعات المحلية بطريقة من الطرق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا أ السيد الوزير.

السيد وزير توفيق أحجيرة الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول المكلف بالاسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أعتقد أنه في السؤال ديالكم تشيرون إلى الموضوع ديال العقار العمومي الذي عبئ من أجل إعطاء منحى جديد في الإنتاج السكني في بلادنا، وهذا موضوع جديد جاءت به الحكومة من أجل أن نعطي هذا الزخم وهذا الإنتاج الذي يتناسق ويتجاوب مع الأولوية التي أولاها صاحب الجلالة نصره الله لقطاع السكن الاجتماعي في بلادنا، فعلا الأراضي العمومية يمكن أن أقول أنه تقريبا لأول مرة منذ استقلال المغرب، تمت تعبئة الأراضي بهذا الحجم وبهذه الوتيرة من أجل وضعها رهن إشارة القطاع الخاص، عبر تهيئتها من طرف المؤسسات العمومية، وإعطائها للقطاع الخاص عبر إبداء الاهتمام التي تنشر في الجرائد الوطنية، التزمنا السيد الرئيس مع مجلسكم الموقر في بداية هذه الحكومة على تعبئة الشطر الأول ديال 3400 هكتار، كما قال السيد المستشار بجوار كبريات المدن، كنعطيكم الحصيلة اليوم. الشطر الأول ديال 3400 اللي التزمنا به، في كل من مدن مراكش والصخيرات تمارة والدار البيضاء وأكادير وطنجة وتارودانت والمحمدية والقنيطرة وسلا وتازة وصفرو وفاس. ما بين تقدم مراحل الاقتناء، وتقدم الدراسات وتقوم التجهيز والبناء، يمكن أن نعتبر أنه تعدينا المرحلة ديال 50-60٪. في الشطر الأول، موازاة مع هذا الشطر الأول، بما أنه الموضوع ليس مرتبط بأغلبية وبحكومة، بقدر ما هو مرتبط بالأسبقية ديال صاحب الجلالة اللي غادي تستمر في زمان، فكانشتغلوا اليوم على مرحلة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

جديدة، ديال يعني شطر جديد، ديال 5200هكتار جديدة، اللي فيها 2700 اللي تابعة لصوجيطا وصوديا، أو بعض الأراضي المخزنية، نحن في منافسة متقدمة مع مديرية الأملاك المخزنية، في كل من مدن اكادير والمحمدية والدار البيضاء وتازة وتاونات، أو سيد سليمان والخميسات وبني ملال والصخيرات تمارة والحاجب وسيدي قاسم وبن سليمان والجديدة والناظور وقلعة السراغنة ومراكش ووزان وطنجة ومكناس والصويرة والعرائش والخيايطة اللي موجودة ما بين، اللي غادي إن شاء الله تكون فيها مدينة جديدة ما بين الدار البيضاء والجديدة، بالإضافة إلى 2500 هكتار أخرى جديدة تابعة للأراضي ديال الجموع والتي نحن في منافسة بصددها مع المديرية ديال الشؤون القروية التابعة لوزارة الداخلية. المعنى أن الأشياء اللي التزمنا بها فيها يتعلق بتعبئة العقار العمومي، تقدمنا فيها بشكل جلي ولا كان اليوم بلغنا الوتيرة الجديدة ديال أكثر من 100ألف وحدة سنوية اللي بلغناها في السنة الماضية، وبالفعل من بين الأشياء اللي توفرات المادة الخام اللي هي العقار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نحن في الحقيقة السؤال اللي طرحنا، طرحناه في هذا الإطار، وطرحنا المشاكل اللي غادي تنتج على خلق هذا يعني، المدن المحيطة بالمدن الكبرى، ومن جملة المسائل اللي هي الآن، رغم أن هذه المشاريع الجميع يصفق لها، هذه رغبة صاحب الجلالة، ولكن عندها انعكاسات خطيرة على المدن المجاورة لها، اللي هي المدن الكبرى، بحيث أن الوكالات ولا الخواص ما كايساهموش، بعد إنشاء هذا المشروع، ماتيساهموش مثلا في وسائل النقل. وسائل النقل الساكنة إلى المدن، بحيث الآن مراكش أصبحت تتعرف واحد النوع من التلوث البيئي، ف 300.000 سكن، 300.000 نسمة غادي تكون مجاورة لمدينة مراكش في العزوزية، بلا ما نفكروا في وسائل النقل، مثلا في القطارات الكهربائية أو الحافلات الكهربائية، اللي يمكن تحد من هذاك الازدحام اللي ولت تتعرفوا مدينة مراكش، وخصوصا في العطل واللي أصبح الآن كلشي تيشتكي منه، وأصبح لو تأثير كبير على الساكنة من الناحية الصحية فكانطلبوا آن جميع المؤسسات، سواء الخواص أو المؤسسات ديال الإدارة مني تبغي تحط شي مشروع من هذا النوع، كيخصها تراعي المصالح الأولى، واللي غادي يمكن تنتج ما بعدو مشروع. كذلك عندنا إشكالية أخرى، هو أنه ما نبقاوش كنشوفوا مثلا غير المناقشة مع أصحاب الأراضي، بحال مثلا المديرية ديال أراضي الجموع، المكلفة بأراضي الجموع، هناك أناس اللي هما كانوا تيتصرفوا وعندهم حق في هذيك الأراضي خص تتم المناقشة في هم، هناك ناس اللي كاوا كيستغلوا، لا كانوا كارين الأراضي ديال الضومين، اللي تسلمت المؤسسات الجهوية، كيخصهم يتعرضوا بالتعويض اللي هو معقول باش يمكن، احنا ماشي ضد المشاريع، ولا في هذه الانجازات هذه، بالعكس الجميع يصفق لها، ولكن ما يضيعش الحق ديال الناس الي هما متواجدين في هذيك الأراضي، أو الأ اللي كانوا كيفلحوا في هذيك الأراضي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا أ سيدي.

السيد الوزير:

تناول ثلاثة المشاكل، غادي نعطي وجهة نظري وجهة نظري فيها بثلاثة، أنا متفق مع السيد المستشار فيما يتعلق بالتوسع الأفقي اللامنتهي للمدن ديالنا، وما تحدثه من مشاكل هيكلية للجماعات المحلية وللإدارات الخرى، فيما يتعلق بتدبير جمع النفايات والنقل والتنقل، إلا من إلخ. ولهذا اليوم بعض المدن المغربية بدأت تنادي بصوت مرتفع، خصنا نوقفوا التوسع الأفقي ديال المدينة، وخصنا نجبروا شي حل، عوض ما نبقاو ماشيين إلى ما لا نهاية في التوسيع الأفقي ديال المدن، لأن نورطوا الجماعات المحلية، المشكل ديال المرافق والنقل والتنقل فيما يتعلق بالمدن الجديدة، هذه المدن الجديدة، من ضمن الأشياء الجديدة اللي بغات تجيبها، وهو أنه تجاوز المشاكل اللي تتعرفها المدن الأم، فيما يتعلق بالمرافق العمومية والنقص، ديالها، اليوم المدن الجديدة هناك لجنة وزارية تترأسها الوزير الأول شخصيا، وتجتمع جوج المرات في السنة، وكيجيوا كل الوزارات أو من يمثلهم عند الوزير الأول، وتانديروا عروض ديال فين وصلت المدن، وكل وزارة تلتزم بشنو غندير في ذيك المدرسة، حسب واحد الرزنامة زمنية معينة، من المفروض اعتبارا لهذا التنظيم المؤسساتي أنه يمكن أنه تجاوزوا المشاكل المسجلة في المدن الأخرى فيما يتعلق بتعويض المستعرين أراضي ديال الجموع، هذه الوزارة أنا كنعرف بان الوزارة، ما حدني انا موجود هاذ 3 سنين ونص ولا قرابة 4سنين مازال مادرناش نزع الملكية وحدة. دائما بالتراضي، دائما بالحوار مع الملاكين، ومعمر ولا تخرج شي واحد من الأرض ديالوا يعني بالقوة، دائما في إطار التراضي والتعويض السي البنا راه من مدينة مراكش، وكيعرف مدينة تمنصورت عاد فتحناها للتعمير وهذا المثل جائز في كل الحالات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي تفعيل صندوق الضمان لدعم سياسة السكن لفائدة ذوي الدخل المحدود للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، أحمد القادري، أحمد أخريف، عزيز الفيلالي، أحمد شفيق، بن حيد أمين، محمد أبو الفرج، محمد بن الشايب، عبداللطيف أبدوح، إبراهيم الوعبان. تفضلوا السيد المستشار.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المستشار السيد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

تحدثت الحكومة في عدة مناسبات عن سياسة جديدة في مجال السكن لفائدة فئة عريضة من ذوي الدخل المحدود، وتسهيل امتلاكها لسكن لائق، بثمن منخفض، وقد تمثل هذا التوجه في إحداث ما يسمى بصناديق الضمان، ووضحت بأنها آلية جيدة للمساهمة في تأهيل الطلب، الشيء الذي استبشرت معه الفئات المعنية، من ذوي الدخل المحدود، أملا في الاستفادة من خدمات هذه الصناديق بامتلاك مساكن في تناولهم إلا أن طول الانتظار لازال يرهن أملهم في السكن لذا نسائلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتفعيل صناديق الضمان وإخراجها لحيز الوجود؟.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاسكان والتعمير:

والواقع السؤال ديالكم السيد المستشار بتاريخ 2004، ومن 2004 إلى الآن وقعوا تحولات كثيرة جدا، صافي الوقت ديال طرح السؤال ديالكم، طبيعي أنه كان هذا السؤال جاء في وقتو لأنه كانت هذه الصندوق ديال "الفوكاريم" عرف واحد المشاكل كبيرة وكان المجلس الموقر تبع وبطلب من بعض المستشارين وبعض النواب، أو من بعض كذلك المستفيدين أنه يتم تحسين بعض الشروط ديال "الفوكاريم" فالسقف الأعلى ديال الاسترداد اللي كان في 1000 درهم رفعناه ل 1500، وكذلك واحد الشهادة اللي كانوا تيطلبوها الناس اللي مستفدين من الدعم ماشي من الدعم من الضمانة ديال "الفوكاريم" كان كيجيبوه من عند السلطة المحلية، زولناه وردينا التصريح بالشرف، وهذا بتوافق ما بين النظام البنكي، والإدارات المعنية، بمجرد ما تم تحيين ديال شروط الاستفادة من الدعم ديال الفوكاريم، ارتفع الاستفادة من هذا الصندوق بشكل صاروخي غانعطيك الأرقام ديال بعض الشهور بضع الشهور الأخيرة وصلوا عدد الملفات ل 5164، كنعطيك الرقم إلى حدود هذا الصباح 5164 ملف، والعدد ديال التمويل اللي تم التسلاف ديالوا للمواطنين 559.4 حوالي 56 مليار ديال السنتيم اللي تسلفت للمواطنين، واللي كانوا مقصيين ما كان عمرهم ولا ممكن يدخلوا البنك ولا النظام البنكي، ودخلوا بفضل صناديق "الفوكاريم" أنا اليوم اللي طرحنا مشكل ماشي "الفوكاريم" اللي مازال طرحنا مشكل جوج ديال الأشياء، le noir ومازال مطروح المشكل ديال الدفعة الأولى، واللي ما يمكن تحل إلا بتوفير السكن واللي هو غادي يكون ورش من الأوراش الكبرى اللي راحنا تانشتغلوا عليها مع وزارة المالية واللي من المفروض أنه في قانون المالية المقبل خص يخرج الوجود، باش تكتمل الصورة، أما الفوكاريم أنا جد متفائل، والبرهان ديال التفاؤل ديالي من "الفوكاريم" هو أنه نظمنا أخيرا معرض في مدينة الدار البيضاء عرف واحد الإقبال منقطع النظير، والآن نحن في صدد تنظيم في مدينة مراكش وطنجة معرض خاص بمنتوج الفوكاريم ما بين الأبناك والمنعشين العقاريين الخواص وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير، فعلا السؤال كان في واحد الوقت اللي درناه كان باق الأمور ما مشاتش كيفما بغينا، ولكن رغم أن الأرقام، أنا بعد أولا أتساءل على الملفات 5164 ملف. شحال تقبل منها، يعني ما بغيتش أنا يعني القيمة اللي كيهمنا هو شحال تقبلت من هذا 5164.

ثانيا: كيف هي المساهمة ديال الأبناك، واش الأبناك كيفاش تتعامل مع هذا الناس، أولا: من الناحية المسطرية ومن ناحية تعطل ديال الملفات، واش كاين تسهيل وإلا ماكاينش تسهيل،

ثانيا: أنا بالنسبة ليا حتى هذه القضية ديال الشقق الأبناك تتعامل مثلا في الكرديات مثلا ديال السيارات، السيارات تتضمن راسها يعني تتقدر تمشي في الطريق وتقلب، ولكن هذا بني، شقة مبنية، تتحافظ على القيمة ديالها إيلا ما تزادت ما تتنقص، وبالتالي تانديروا فيها عراقيل، أنا أظن أن هذه القضية ديال تسهيل المسطرة، واجب وخصنا نمشيوا فيه، لأن أولا حلينا الباب لهذا الناس، اللي كما كلتوا السيد الوزير، ماعمرهوم ماكانوا غيستافدوا وبالتالي الحمد لله، بدات الاستفادة حاجة أخرى اللي بغيت نكول هذا فوكاريم واحد العدد ديال الناس ماعرفهاش، خص التعريف به أكثر، إيلا درنا ندوات لأنه هذه الطبقة هذه، اللي احنا بغينا نقصدوها طبقة اللي ما تتقراتش جرائد، كتقدر ما تقراش جرائد، طبقة اللي مسدود عليها في واحد البلاصة اللي ما معروفش، ما كيعرفش الخبر كاين اللي ما عندوش حتى التلفزيون، خصنا نحاولوا أننا نعرفوا ونوصلوا بهذا المنتوج أكثر باش يستافد واحد العدد كبير من ذوي الدخل الضعيف. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير

السيد الوزير:

السيد المستشار 5164ملف نهائي، واعطات الأبناك الفليسات ديالوان ماشي طلبات. طلبات ثلاثة مرات هذا الرقم. كنعطيك 5164 ملف تمت دراسته وخرجت الأبناك التمويل اللمواليه، اللي هو اللي قلت 56 مليار ديال السنتيم.

تعامل الأبناك اليوم الأحياء الصفيح لأول مرة اللي ساكن في البراكة ولا كيدخل البنك وتياخذ القرض، بفضل الفوكاريم الأحياء هذا الحي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الصفيحي ديال فاس دوار العسكر، اللي قربنا نساليوا التهدام ديالوا بالكامل، ديال الجزء اللي مخصص فيه يعني ناس ساكنين في أحياء الصفيح، سعيد حجي في سلا، الناس مستافدين من النظام البنكي "بالفوكاريم" الأحياء ديال الصفيح ديال الدار البيضاء مستافدين بالفوكاريم معناه أن النظام البنكي الوطني ديال القطاع الخاص أصبح اليوم في بلادنا تيدير الثقة في الفقراء في ذوي الدخل الغير القار، ولاو تيسلفوهم الفليسات، وهذه وحدة من هذا الأشياء، اللي حررت واحد الطبقة الاجتماعية واسعة، واللي ولات الآن بمقدرتها ولوج الملكية في بلادنا. فيما يتعلق بالتعامل، نعطيك مثلا: CIH في دوار العسكر في فاس أحياء الصفيح اللي تنشتاغلوا معاهم في فاس تينزل الطلب اليوم، ومن بعد عام على أعلى أبعد تقدير 24 ؟ 48 ساعة كيدي الشيك ديالوا، يعني كاين واحد الحماس حتى من طرف المنظومة البنكية، باش تمشي بالموازاة مع هذا الضغط وهذا الزخم ديال الطلب اللي حاصل الآن عند هذا الناس اللي بحال اللي قلتليكم تيدخلوا أول مرة للنظام البنكي الوطني. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي: مصير بعض المشاريع المدشنة، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي، أحمد بنا، أحمد التويزي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد عرف المغرب السنوات الأخيرة، دينامية استثنائية في مجال الإسكان وذلك راجع إلى الإرادة الملكية السامية، وكذا إلى تظافر مجهودات كل الفاعلين المعنيين بالقطاع، حكوميين كانوا أو غير حكوميين. غير أنه ومع هذا التطور الملموس، لاتزل بعض المشاريع الضخمة والهامة في مجال الإسكان، والتي سبق لصاحب الجلالة نصره الله وأيده أن دشنها، تعاني من عدة صعوبات مردها أحيانا إلى القرارات الارتجالية، للجهات المشرفة على إنجاز هذه المشاريع. كنموذج استدلالي لهذا الواقع، نأخذ نموذج التجزئة السكنية المزمع إنجازها من طرف الشركة تهيأة العمران على مساحة 220 هكتار بجماعة سلوان إقليم الناظور، الهدف منها بالطبع، القضاء على أزمة السكن بهذا الإقليم. وحتى نقربكم أكثر السيد الوزير، كانت أمل ساكنة إقليم الناظور كافة كبيرة في أن تنظر في إنجاز هذه التجزئة المذكورة، نموذجية ومثالية. غير أنه سرعان ما تلاشت هذه الأماني، بعد ما اتضح للجميع أن الارتجالية هي سيدة الموقف أكثر من هذه الوضعية السيد الوزير. فقط عرفت التجزئة المذكورة إقبالا كبيرا من الساكنة وذلك على امتداد فترات فتح العروض بالنسبة للأشطر الثلاثة: الشطر الأول65 هكتار، الثاني: 36 هكتار، والثالث 32 هكتار.

وكان من الطبيعي البدء بتسليم الشطر الأول بداية فالثاني ثم الثالث وهذا أمر طبيعي آخذا بعين الاعتبار،

أولا: أن الأشغال صارت اتباعا لهذا التسلسل، وثانيا: كون المستفيدين من الشطر الأول أدوا ثلث قيم القطع الأرضية، وذلك منذ أزيد من سنتين غير أنه على العكس من ذلك، ارتأت شركة تهيئة العمران، وبصفة مخالفة للمنطقة وارتجالية، أن يسلم الشطر الثاني قبل الأوان، الأمر الذي أشاع أحاسيس الامتصاص عند جزء كبير من المستفيدين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقط لاحظ الجميع بما فيه المجلس الجماعي بسلوان، تدني نوعية البنيات التحتية خصوصا الشوارع المنجزة، وكذا غياب محطة التطهير، علما أن الأمر يتعلق بتجزئة ستضم حوالي 60.000 سنة. وأخذا بعين الاعتبار كذلك أن دفتر التحملات، ينص على إنجاز هذه المحطة، يؤسس على هذا كله ضروري بعض الاستفسارات، أولا: هل السيد الوزير على علم بهذه المشاكل التي تواجه هذه التجزئة بسلوان، وما هي الإجراءات التي اتخذتموها في سبيل تصحيح هذه الأوضاع عموما، كما نرجو منكم السيد الوزير المحترم الحرص على أن تلتزم شركة تهيئة العمران بكل شروط دفتر تحملات كما ونوعا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير:

حضاري سلوان 220 هكتار. 5768 بقعة أرضية، 600 مليون درهم، الجامعة تشتغل الآن بجوار الناظور المشروع كبير، قطب حضاري كبير اعتبارا للنقص الحاصل في الإقليم ديال الناظور يعني هذا هو المتنفس السكني الكبير بالمنطقة ديال الناظور، دشنه صاحب الجلالة نصره الله في 12 ماي 2003تقدم الأشغال اليوم: الشطر الأول، الصرف الصحي والطرق 90٪. أشغال الكهرباء والماء 100٪. الشطر الثاني: 100٪ الصرف الصحي والطرق، أشغال الكهرباء والماء 100٪. الشطر الثالث: الصرف الصحي والطرق 70٪، أشغال الكهرباء والماء 5٪. لأن عندنا واحد المشكل ديال الكابل، اللي ولا في المغرب كيصرف واحد الأزمة نظرا لارتفاع ثمن البترول، الشطر الرابع والخامس الدراسات في طور الانتهاء وقع واحد المشكل السيد المستشار. عندو الصح، ولكن هذا المشكل لا يبرر استعمال كلمة ديال ثلاثة مرات، كلمة الارتجال في حق مؤسسة فيها 1700من خيرة شباب المغرب. هذا أنا في تقديري هذا الكلمة ديال الارتجال، كيمكن لينا أولا نسمعوا وجهة نظر العمران، وعاد نقولوا واش ارتجال واللا ماشي ارتجال، وقع مشكل المقاولة غشت، المقاولة اللي جاء في حقه الشطر الأول في واحد 10 هكتارات غشت في الطريق جاء المكتب ديال المراقبة اللي كتأديلوا الواجبات ديالوا العمران باش يقوم بالمراقبة لفائدة العمران لاحظ المشكل، وطالب من المقاولة باش تعاود الطرق في الشطر اللي فيه المشاكل.

الآن المواطنين بحال اللي تيقول السيد المستشار، المواطنين بغاو يبنيوا، تنشوفوا دابا الإمكانية مع الجماعة أنه تعطينا La réception provisoire تعطينا الإمكانية ديال تعبئة القطع الأرضية، نعطيوا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

للمواطنين يبداو يبنيوا في انتظار ما غادي نعاودوا الطرق ديال هذا، جزء من الشطر الأول، حوالي 10 هكتار، اللي تصوب بالغش من طرف وحدة من المقاولات، مع الأسف المغربية.

أما فيما يتعلق بمجموعة تهيئة العمران، أفند كل ما في كلمة الارتجال من معاني الناس يشتغلون بكثير من التعبئة وكثير من الإتقان. وهذه مناسبة نحيي الأطر ديال العمران كلهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. شكرا السيد المستشار. ننتقل إلى السؤال الأخير في نفس القطاع في هذه الجلسة قروض السكن للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، أحمد بنا، أحمد التويزي، أحمد المالكي، تفضل السيد المستشار المحترم. السيد إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الزملاء الأعزاء،

دأبت الدولة منذ بداية التسعينات على اتخاذ إجراءات لتشجيع السكن الاقتصادي والاجتماعي، ولتمكين أكبر الشرائح الاجتماعية من الحصول على السكن اللائق، وقد أصبح هذا المجهود يتعرض الآن لعرقلة كبيرة قد تحول دون تحقيق النتائج والأهداف المرجوة من سياسة السكن وأهم هذه العراقيل هو صعوبة الحصول على قروض السكن.

السيد الوزير الكل واع بالدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية ليراك والعمران في تنفيذ سياسة الدولة في مجال السكن إلا آن المستفيدين من البقع الأرضية التي تنجزها هذه المؤسسات، يواجهون مشكلة عويصة مع الأبناك فيما يتعلق بقروض السكن ذلك أن هذه المؤسسات لا تتمكن في بعض الأحيان من إنجاز مسطرة التحفيظ قبل الشروع في بيع القطع الأرضية، مما يدفع بالأبناك إلى رفض طلبات القروض التي يتقدم بها المستفيدون. السيد الوزير ربما أن الصيغة التي وصلتم كانت عامة. والآن فقد دققنا بالضبط حيثيات المشكل، وهنا نتساءل ألا تعتبرون أن هذا المشكل يؤثر سلبا على سياسة الدولة في الإسكان كما أنه يخلق عقبة أمام شريحة مهمة من المواطنين للحصول على قروض السكن، هل لديكم إمكانية أو تصور مع الجهات المعنية المحافظة العقارية، الأبناك، لتجاوز هذا المشكل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. تفضلوا السيد الوزير.

السيد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاسكان والتعمير:

شكرا السيد المستشار، وفعلا السؤال كيفاش عرضتيوه أكثر دقة من اللي جاء، لأن اللي جاء ما فهمتوش، لا لا واضح شكرا. واضح جدا.

نذكر بأن النظام البنكي الوطني المغربي، اللي الأغلبية ديالوا لما قلتش كلو ديال النظام الخاص، اليوم منخرط انخراط شامل في الموضوع ديال توسيع قاعدة التملك في بلادنا. البرهان هما الوصلات الإشهارية، ديال معظم الأبناك الوطنية، من أجل التقرب للزبناء واقتراح منتوج سكني نعطيكم واحد الرقم جاري القروض معنات أن كل القروض اللي اليوم الناس المواطنين مشاو البنك وداو القرض شراو الديور ديالهم. اللي خدامين المغاربة، تيخلصوهم الآن الأبناك شحال اليوم الصورة ديال اليوم ماشي ديال اليوم ديال نهاية 2005 56.8 مليار درهم اللي خذاوها المواطنين المغاربة، باش يشريوا الديور ديالهم هاد ثلاثة أشهر الأولى ديال 2006. هذا الرقم ديال 56.8 وصل إلى ما 60 مليار ديال الدرهم. يعني تزادت في ثلاثة أشهر الأولى، ما يزيد على 23٪ مقارنة مع ثلاثة أشهر الأخيرة هذا طبيعي لأن المنتوج السكني بدا كيوجد الأبناك، فاتحة الأبواب ديالها وتشجع.

ثالثا: هذا الصندوق ديال الفوكاريم حدث واحد الرجة جديدة. السؤال ديالكم الآن، فعلا الناس ما وجدتلهومش التيتر ديالهم. غادي نهدروا بالدريجة. التيتر مازال ماوجدلوش، مشى البنك، مول البنك كالوا أنا ما تنسلفش ليك لأن أنا ما غنسلف إلا لا كانت عندي الضمانة ديالي طبيعي النظام البنكي المغربي، كيف ما كانت المستوى ديال الشجاعة ديالوا راماغيمكنوش قطعا أنه يدخل في واحد العملية ديال القرض، مع مواطن اللي ما عندو عليه حتى ضمانة. اللي كاينة الآن، وكنقلبوه في بعض الحالات وبعض الأبناك كنعطيوا شهادة ديال الاستفادة إيلا كانت العملية تابعة لليراك اللي غادي تولي إن شاء الله مستقبلا، كلشي غادي يتجمع وتولي العمران. كنكولوا البنك الله يخليك غير سلفوا والتيتر ديالوا راحنا تنلتزموا احنا أن غادي نعطيوه لو. وكانعطيوا واحد الشهادة ديالنا ديال المؤسسة عمومية تابعة للدولة كانعطيوها للأبناك. من غير هاذ الشي فيما يتعلق بالقطاع الخاص، صعيب يخرج الفليسات ديالوا. ويعطيه لواحد السيد اللي ماعندوا حتى ضمانة السيد دخل للدار واسكن فيها والتيتر ماعندو شاي وهو راه سلفوا مثلا 150 أو 200 ألف درهم. ماكاينش ضمانة طبيعي أنه المشكل يبقى مطروح، وهنا واحد المجال أنا متفق معكم السيد المستشار، هذا واحد من المجالات اللي خص فيها الاجتهاد باش من المنطق أن مني يخرج المنتوج السكني خص يخرج معاه التيتر اللي هو الصك العقاري اللي يسهل على المواطنين ما تبقاش ديك المرحلة الانتقالية ديال les éclatements de titre إلخ. وهاذ الشي اللي تنعرفوه جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. شكرا لكم السادة المستشارين باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على إجابته ومساهمته معنا. إذن السيد الوزير كنا في الوقت المحدد واحنا كنت تنشيروا للساعة.

إذن أشكر الجميع وأعلن عن رفع هذه الجلسة.